المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية
بدمياط الجديدة

قواعد تضعيف الوجه الإعرابي عند المنتَجَب الهَمَذاني (ت٦٤٣هـ)

الدكتور
عماد السيد معن إبراهيم الغباري
المدرس بقسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة
جامعة الأزهر

العدد السادس عشر (ديسمبر ٢٠٢٤م)
الترقيم الدولي/ (٢٣٥٦-٦٣٥٣) ISSN
الترقيم الدولي الإلكتروني/ (٢٦٣٦-٢٧١٦)
رقم الإيداع بدار الكتب / (٢٠١٣/ ١٨٧٦٦)

قواعد تضعيف الوجه الإعرابي عند المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ)

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرة تضعيف الأوجه الإعرابية عند أحد معربي القرآن الكريم في القرن السابع الهجري (المنتجب الهمذاني ٦٤٣هـ) من خلال الأسس والقواعد التي اعتمدها في تضعيف الأوجه الإعرابية عند إعرابه القرآنَ الكريم في كتابه (الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد)، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ، وخاتمةٍ تتضمن أهمَّ النتائج، وفهارسَ عامةٍ. أما المقدمةُ ففيها حديثٌ عن أهمية الموضوع، وأسبابِ اختياره، والمنهجِ المتبعِ في الدراسة. وأما التمهيدُ فجعلته في مبحثين: الأول: المنتجبُ الهمذانيُّ، حياته وآثاره، والثاني: تعدُّدُ الأوجه الإعرابية بين القوةِ والضَّعف. والفصل الأول بعنوان: المعنى وتضعيف الوجه الإعرابي. والفصل الثاني: القاعدة النحوية وتضعيف الوجه الإعرابي. والفصل الثالث: الأصول النحوية وتضعيف الوجه الإعرابي. وقد توصل الباحث إلى أن المنتجب الهمذاني لم يخرج عن نهج متقدمي النحويين في الاهتمام بالمعنى والدلالة في توجيه الحكم الإعرابي قوةً وضعفًا، واختيارًا وردًّا، وأكَّد على أنه لا يمكن فهمُ الإعراب إلا بعد الوقوف على المعنى فهمًا صحيحًا، فكان يُعظِّم من شأن المعنى تعظيمًا بلغ به أنه استعاذ بالله من الإعراب الذي يخالف المعنى. وكان تضعيفُه الوجهَ الإعرابيَّ مبنيًّا على مخالفةٍ لقاعدة نحوية مطَّردةٍ، أو لبُعده عن المعنى الصحيح المفهوم من الآية، وتارةً يجمع بين المخالفتين. فلا يَشفعُ عند الهمذاني قوةُ الوجه الإعرابي من ناحية الصناعة النحوية، إذا لم يساعده المعنى في ذلك. كذلك لم يكن تضعيفُ الوجهِ الإعرابيّ عنده على وتيرةٍ واحدة، بل يتدرج في درجات التضعيف حتى يصفَ الوجهَ الإعرابيَّ بالفساد؛ اعتمادًا على فساد المعنى المترتب عليه. كما اتَّخَذَ المنتجبُ الهمذاني الأصولَ النحويةَ قاعدةً مهمةً عنده، وبَنَى عليها تضعيفَه الوجه الإعرابي في أكثر من موضع. وجعل قلةَ الاستعمال العربي للتركيب سببًا لضعف الوجه الإعرابي، ومجيءَ التركيب النحوي في النظم دون النثر وسيلةً لتضعيف الوجه الإعرابي. وكانت مخالفة الإجماع مستندًا قويًّا اعتمد عليه الهمذاني في تضعيف الوجه

الإعرابي، كقوله: «وهذا فيه ضعف، لا بل ليس بشيء؛ لما فيه من فكِّ النظم وتغيير اللفظ، مع ما فيه من مخالفة الجمهور» فكان المنتجب الهمذاني على صلةٍ واطلاعٍ دائمٍ بالأصول النحوية، وقد وظَّفَها توظيفًا حسنًا في بناء القاعدة النحوية بشكلٍ عام، وبَنَى عليها تضعيفَه الوجهَ الإعرابيَّ بشكلٍ خاصٍّ.

الكلمات المفتاحية: قواعد، تضعيف، الوجه، الإعرابي، المنتجب، الهمذاني.

Rules for weakening the expressive face when the product is delirious (t٦٤٣h)

Research summary:

This study aims to shed light on the phenomenon of weakening the expressive aspects of one of the arabizers of the Holy Quran in the seventh hijri century (Al-muntajib Al-hamazani ٦٤٣ Ah) through the foundations and rules adopted by him in weakening the expressive aspects when expressing the Holy Quran in his book (The unique book in the expression of the glorious Quran), the nature of the research required that it come in an introduction, a preface, three chapters, a conclusion that includes the most important results, and general indexes. As for the introduction, it talks about the importance of the topic, the reasons for choosing it, and the approach followed in the study. As for the preface, I made it into two papers: the first: the Hamdani producer, his life and effects, and the second: the multiplicity of expressive aspects between strength and weakness. The first chapter is entitled: meaning and weakening of the expressive face. And the second chapter: grammatical rule and weakening of the expressive face. And the third chapter: grammatical origins and weakening of the expressive face. The researcher concluded that the producer Hamadani did not deviate from the approach of advanced Grammarians in paying attention to meaning and significance in guiding the expressive judgment, strength and weakness, choice and response, and stressed that it is possible to understand the expression only after standing on the meaning correctly, so he magnified the meaning so much that he reported that

he apologized to God from the expression that contradicts the meaning. His weakening of the expressive face was based on a violation of a steady grammatical rule, or for distancing himself from the correct meaning understood from the verse, and sometimes combining the two violations. The power of the expressive face in terms of grammatical industry is not interceded for by the Hamdani, if the meaning does not help him in this. Also, the weakening of the expressive face was not at the same pace, but it is gradual in the degrees of weakening until the expressive face is described as corruption, depending on the corruption of the meaning that results from it. The producer Al-Hamdani also took grammatical origins as an important rule for him, and based his weakening of the expressive face on it in more than one place. The lack of Arabic use of syntax made the expressive face weak, and the advent of grammatical structure in systems without prose is a way to weaken the expressive face. The violation of consensus was a strong document on which al-Hamadani relied in weakening the expressive face, as he said: "This has a weakness, No, not even something; because of the decoding of systems and changing the pronunciation, with what the audience disagreed with." the producer Al-Hamadani was in touch and constantly familiar with the grammatical assets, and he employed them well in building the grammatical base in general, and built his weak expressive face on it in particular.

Keywords: grammar, weakening, facial, expressive, productive, homoerotic.

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي عَلَّمَ بالقَلمِ، عَلَّمَ الإنسانَ ما لم يَعلمْ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيدِنا محمَّدٍ خاتَمِ الرُّسلِ والأنبياءِ، ودُرَّةِ البُلَغَاءِ والفُصحَاءِ، صلاةً وسلامًا يَنتظمان آلَ بيتِه الفُضَلاء، وأصحابَه السَّادةَ النُّجَباء، ومَن تَبعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الحَشرِ والجَزاء.

وبعـد

فإنَّ أشرفَ علمٍ يتعلمُه العبدُ، وأزكَى صناعةٍ يُفْني فيها المرءُ عمرَه ما كان متعلِّقًا بكتاب الله – عزَّ وجلَّ –، فحريٌّ أن تُنفَقَ فيه الأوقات، وتُصرَفَ فيه الجهودُ والطاقات.

وإنَّ من نِعَم الله – عزَّ وجلَّ – على لغة القرآن الكريم، أن هيَّأ لها مَن يُعْنَى بها، ويَسبرُ غَوْرَها، ويستخرجُ مكنوناتها، ولما كان علمُ النحو مِيزانَها وقانونَها الضابط، وأداةً لا يستغني عنها الفقيهُ والمفسِّر، كان من أجلِّ علومِها، وأوفرِها حظًّا في الدرس والتأليف.

قال ابن خَلدُون: «فلما جاء الإسلامُ، وفارقوا الحجازَ لطلب المُلكِ الذي كان في أيدي الأممِ والدُّول، وخالَطُوا العَجمَ، تغيَّرت تلك الملكةُ بما ألقى إليها السمعُ من المخالفات التي للمستعربين، والسَّمعُ أبو الملكات اللسانية، ففَسدَت بما أُلقي إليها مما يُغايرُها؛ لجنوحها إليه باعتياد السَّمعِ، وخَشِي أهلُ العلوم منهم أن تَفسدَ تلك الملكةُ رَأسًا ويَطولَ العهدُ بها فيَنغلقَ القرآنُ والحديثُ على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانينَ لتلك الملكةِ، مطردةً شبه الكليات والقواعد، يَقيسون عليها سائرَ أنواع الكلام، ويُلحقون الأشباهَ بالأشباه...» (١).

ثم تفرَّعَ عن علمِ النحو بعضُ العلوم التي تَخدمُ النصَّ القرآنيَّ خاصةً، ومنها علمُ إعراب القرآن الكريم، وهو **عِلمٌ يَبحثُ في تَخريجِ تَرَاكِيبِه على القواعد النحوية المُحرَّرَة**(٢).

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون (٣٦٨/٢).

(٢) انظر: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان للدكتور يوسف العيساوي (ص٢٧).

وقد ظهر اتجاهُ النحويين—مبكّرًا—إلى اختصاص القرآن الكريم بكتبٍ تتناولُ لُغتَه وإعرابَه وتحليلَ معانيه، وتوضيحَ مشكله، وقد عُرِفَت هذه الكتب باسم (معاني القرآن)، مجرَّدًا أو مضافًا إليه كلمة أو كلمتان.

وقد ظلَّ هذا العنوانُ متداوَلًا ما يزيد على أربعة قرون، ثم ظهر اتجاهُ النحويين إلى إفرادِ (إعراب القرآن) بكتبٍ خاصَّةٍ به، نَتَجَتْ عن كتب (المعاني).

(والكتابُ الفريدُ في إعرابِ القرآنِ المجيد) للمنتجب الهمذاني، من الكتبِ التي أَوْلَت جانبَ الإعراب والتوجيهاتِ الإعرابيةَ المتعددةَ للكلمة الواحدة في القرآن الكريم اهتمامًا بالغًا، مُعتمدًا في ذلك على ما سبقه من كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره، ويَمتاز بشمولِه معظَمَ الآراءِ الواردةِ فيما سبَقَه من كتبٍ تتعلقُ بالنصِّ القرآني تفسيرًا وإعرابًا.

وظاهرةُ تعدُّدُ الوجوهِ الإعرابيةِ للكلمةِ الواحدةِ واضحةٌ جليَّةٌ في هذا الكتاب، فلم يَقتصر الهمذانيُّ على وجهٍ واحدٍ من وجوه الإعراب للكلمةِ الواحدة، وإنما عُني بذكر الوجوه الإعرابيةِ الممكنةِ، وما تحتملُه الكلمةُ الواحدة داخلَ جُملتِها من إعراب.

كذلك لم يقتصر الهمذانيُّ على تقديمِ الوجوهِ الإعرابيةِ الممكنةِ للكلمةِ الواحدة فقط، بل كان يَصفُ هذه الوجوهَ مرةً بالقويّ، وأخرى بالضَّعيفِ، فهذا وجهٌ راجحٌ قويٌّ، وذاك ضعيفٌ مرجوحٌ.

وهذا الأمرُ وإن كان يدلُّ على مدى موسوعيةِ الهمذانيّ واستيعابِه أقوالَ النحويين والمعربين، إلا أن أمرَ تعليلِه للحكم على وجهٍ ما بالضَّعف، هو ما يَلفتُ الانتباهَ ويَسترعي النظرَ، حيث كان يذكرُ تعليلاتٍ نحويةً وصرفيةً ودلاليةً جادَّةً لكلِّ وجهٍ نحويّ، وهي في حقيقتها تعليلاتٌ تنمُّ عن عقليةٍ نحويةٍ مستوعبةٍ للأحكامِ النحوية بشكلٍ عام.

وقد دفعني إلى اختيار هذا العنوان –فضلًا عما سبق– أسبابٌ أخرى، منها:

١- الوقوفٌ على مدى التزام الهمذاني بمنهجه الذي سار عليه في تضعيف الوجه الإعرابي، من خلال قواعد التضعيف عنده.

٢- أن النصَّ القرآني له خصوصيةٌ في تطبيق القاعدة النحوية على جُملته، تختلف عن أيِّ نصٍّ مسموعٍ آخر.

٣- مدى أهمية الكتاب الفريد بين كتبِ إعراب القرآن الكريم، ويكفي في ذلك ما قاله عنه الزركشيُّ (ت ٧٩٤هـ): «وَقَدِ انْتَدَبَ النَّاسُ لِتَأْلِيفِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ أَوْضَحِهَا كِتَابُ الْحَوْفِيِّ، وَمِنْ أَحْسَنِهَا كِتَابُ الْمُشْكِلِ، وَكِتَابُ أَبِي الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيِّ، **وكتاب المنتجب الهمداني**، وَكِتَابُ الزَّمَخْشَرِيِّ وَابْنِ عَطِيَّةَ، وَتَلَاهُمُ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ»(١).

أما عن الدراسات السابقة التي تتعلق بهذا الموضوع عند المنتجب الهمذاني، فلم أقف على دراسة خاصة بذلك، إلا أن شخصية الهمذاني قد حظيت بدراسات كثيرة، منها:

١) آراء المنتجب الهمذاني النحوية حول المسائل الخلافية في كتابه الفريد في إعراب القرآن المجيد، إعداد الطالب/محمد عبد الرحمن حمدي، إشراف الدكتور/عبد الله محمد أحمد، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٢) منهج المنتجب الهمذاني في توجيه القراءات في كتابه الدر الفريدة في شرح القصيدة، محمد بن عبد الكريم، جامعة القصيم، مجلة العلوم الشرعية، مج ١٤، ع٦، مايو ١٤٤٢هـ.

٣) منهج المنتجب الهمذاني في القراءات وتوجيهها في كتابه الفريد في إعراب القرآن الكريم، سعاد بنت جابر الفيفي، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، السعودية، ع١٢٠، ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٣٠١).

من هذا كلِّه كان هذا البحث، الذي قام على حَصرِ المواضع التي نصَّ فيها الهمذانيُّ على التضعيف بألفاظه المختلفة؛ لبيان القواعدِ التي اعتمد عليها في تضعيف الوجه الإعرابي، وهو الهدف الأساس من هذا البحث، وقد جمعتُ بين المنهجين (الاستقرائي والوصفي) في هذه الدراسة، فجاء البحث بعنوان:

قواعد تضعيف الوجه الإعرابي عند المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ)

وبناءً على ما تقدَّم، جاءت هذه الدراسة في: **مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ، وخاتمةٍ تتضمن أهمَّ النتائج، وفهارسَ عامةٍ.**

أما المقدمةُ ففيها حديثٌ عن أهمية الموضوع، وأسبابِ اختياره، والمنهجِ المتبعِ في الدراسة.

وأما التمهيدُ فجعلته في مبحثين:

الأول: المنتجبُ الهمذانيُّ، حياته وآثاره.

والثاني: تعدُّدُ الأوجه الإعرابية بين القوةِ والضَّعف.

والفصل الأول: المعنى وتضعيف الوجه الإعرابي.

والفصل الثاني: القاعدة النحوية وتضعيف الوجه الإعرابي.

والفصل الثالث: الأصول النحوية وتضعيف الوجه الإعرابي.

والخاتمة ضمنتُها أهمَّ نتائج البحث.

وذيَّلتُ البحثَ بفهارسَ توضيحية.

التمهيد

وتحته مبحثان:

المبحث الأول
المنتجب الهمذاني، حياته وآثاره

اسمه ونسبه:

هو يُوسُف بنُ أبي الْعِزّ بن رشيد(١)، مُنتَجَبُ الدِّين، الهمذانيُّ، أبو يوسف النحوي، اللغويُّ، المفسِّرُ، المقرئُ(٢).

مولده ونشأته:

لم أقف في كتب المصادر التي ترجمت للمنتجب على تاريخ مولده، فلم تَنل سيرتُه حظَّها من الذيوعِ والانتشار، وغاية ما ذُكر أنه قَدِمَ إلى الشام طَلَبًا للعلم، فتلقَّى عن علماء دمشق، ودَرسَ على أيدي أشهرِ علمائها آنذاك وهو تاج الدين أبو اليمن الكِندي (ت٦١٣هـ)، حتى عُرف بنَزيلِ دمشق(٣)، ثم انتقل إلى مصر للاستزادة، فقرأ على يد غِياث بن أبي الجود اللَّخمي (ت٦٠٥هـ)، وهذا يجرُّنا إلى الحديث عن أشهر شيوخ المنتجب وتلامذته.

---

(١) انظر: نزهة الألباب في الألقاب (٢/ ٢٠٠).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (١٤/٤٨٤)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ٣١٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٠٠)، وكشف الظنون (١/٦٤٦)، وهدية العارفين (٢/ ٤٧٢)، ومعجم المؤلفين (٤/ ٢٦)، والأعلام للزركلي (٧/ ٢٩٠).

(٣) انظر: تاريخ الإسلام (١٤/٤٨٤)، وغاية النهاية (٢/ ٣١٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٠٠)، وشذرات الذهب (٧/ ٣٩٣).

شيوخه:

تلقى المنتجبُ العلمَ على عددٍ من الشيوخ المشهودِ لهم بالتمكُّنِ والاطِّلاعِ في شتَّى العلوم في الشام ومصر، فجلس إليهم وسمع منهم، ومن هؤلاء:

١) **اللَّخْمي (٦٠٥هـ)**، واسمه غِياث بن فارس بن مكي اللَّخمي، أبو الجود، المصري، النحوي، الضرير. تُوفي في تاسع رمضان، سنة خمس وست مائة(٦٠٥هـ) (١).

٢) **الكِنديّ (٦١٣هـ)** واسمه زَيدٌ بن الحسن بن زيد بن الحسين بن سعيد، توفي رحمه الله يوم الاثنين، سادس شوال، سنة ثلاث عشرة وست مائة (٦١٣هـ)(٢).

٣) **السَّخاويُّ (٦٤٣هـ)** واسمه عليُّ بن محمد بن عبد الصمد بن عطاس الهمداني، المصري، السخاوي، الشافعي، نَزيلُ دمشق. توفي رحمه الله في ثاني عشر جمادى الآخرة، سنة ثلاث وأربعين وست مائة(٣).

تلامذته:

تَلمَذَ للمنتجبِ الهمذانيّ عددٌ من طلبةِ العِلمِ، خاصَّةً أنه قد وَلِيَ مَشيخةَ الإقراء بالمدرسة الزّنجيلية في دمشق، وقد أكْسَبَه ذلك طُلابًا ومُريدين، غير أن كتب التَّراجم لم تَحفظْ لنا سوى القليل، ومن هؤلاء:

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٤٧٣/٢١)، وغاية النهاية (٣/٢).

(٢) انظر: إنباه الرواة (١٠/٢)، وسير أعلام النبلاء (٣٤/٢٢) (٢١٩/٢٣)، وبغية الوعاة (٣٠٠/٢).

(٣) انظر: إنباه الرواة (٣١١/٢)، وسير أعلام النبلاء (١٢٢/٢٣)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢٩٧/٨).

١) **صائنُ الدين الهُذلي (٦٨٤هـ)** واسمه محمدُ بن محمد بن أبي عيسى، توفي سنة أربع وثمانين وستمائة(١).

٢) **نِظامُ الدين التِّبريزي (٧٠٤هـ)** واسمه مُحَمَّد بن عبد الْكَرِيم بن عَليّ التّبريزي الْمُقْرِئ المعمّر، توفي -رحمه الله تعالى- في ربيع الآخر سنة أربع وسبعمائة، وقيل: سنة ست وسبعمائة(٢).

مصنفاته:

لعلَّ انشغالَ المنتجبِ الهمذانيّ بالتدريس والإقراءِ جَعلَ إنتاجَه العلميَّ قليلًا، مقارنةً بأقرانِه ومعاصريه، ومن أهمِّ آثاره العلمية:

١- "الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد"، وهو الكتاب موضوع البحث، حقق نصوصَه وخرَّجه وعلَّق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، ونشرته دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة -المملكة العربية السعودية١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦.

٢- "الدُّرَّة الفريدة في شرح القصيدة" وهو شرحٌ للشاطبية، وقد طبعته دار المعارف في الرياض- المملكة العربية السعودية، بتحقيق د: جمال طلبة.

٣- شرح "المفصل" للزمخشري. وهذا الكتاب ذكره جميعُ مَن ترجم للمنتجب الهمذاني(٣)، ولم أقف عليه مخطوطًا ولا مطبوعًا.

---

(١) انظر: معرفة القراء الكبار (٦٨٩/٢)، والوافي بالوفيات (٢٦٣/٣)، وبغية الوعاة (٣٠٠/٢).

(٢) انظر: معرفة القراء الكبار (٦٩٦/٢)، والوافي بالوفيات (٢٣١/٣).

(٣) انظر: تاريخ الإسلام (٤٨٤/١٤)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٩)، وغاية النهاية (٢/ ٣١٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٠٠)، وكشف الظنون (٦٤٦/١)، وهدية العارفين (٢/ ٤٧٢)، ومعجم المؤلفين (٤/ ٢٦)، والأعلام للزركلي (٧/ ٢٩٠).

كلام العلماء عنه:

ذكرت المصادرُ التي تَرجمتْ له شيئًا من أخلاقِه ومكانتِه العلمية، من ذلك:

قال عنه الذهبيُّ (٧٤٨هـ): "شيخُ القِراءةِ بالزَّنجيلية، صنَّف للشاطبيةِ شَرحًا مفيدًا، وشَرحَ (المفصل) فَجوَّدَه، وأَعْرَبَ القُرآن."، وقال: "كان رَأسًا في القراءات والعربيةِ، متواضعًا صُوفيًا"(١).

وقال ابن الجزري (٨٣٣هـ): "إمامٌ كاملٌ علَّامة"(٢).

وفاته: توفي المنتجب الهمذاني في ثالث عشر ربيع الأول(٣)، سنة ثلاث وأربعين وستمائة (٦٤٣ هـ)، فرَحِمهُ اللهُ رحمةً واسعةً.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١٩/٢٣)، ومعرفة القراء الكبار (٦٣٧/٢).

(٢) انظر: غاية النهاية (٣١٠/٢).

(٣) نصَّ على اليوم تحديدًا الذهبيُّ في تاريخ الإسلام (١٤/ ٤٨٤)، وذكرَ الشهرَ فقط في سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢١٩)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٤٩).

المبحث الثاني
تعدُّد الأوجه الإعرابية بين القوة والضعف

يدورُ مصطلحُ (الإعرابِ) في لغة العرب حول معانٍ متعددةٍ، تَرجعُ في مجملِها إلى معنى الإبانةِ والإيضاحِ والإفصاحِ عمَّا في النفسِ، ويَتبعُ ذلك اختلافٌ في المراد به في اصطلاحِ النحويين كذلك، ففريقٌ يذهبُ إلى أنه لفظيٌّ وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أوحَذفٍ، بينما يرى فريقٌ آخرُ أنه معنويٌّ يدور حول تغييرِ أواخرِ الكلم لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليه لفظًا أو تقديرًا(١).

بينما هناك اتجاهٌ ثالثٌ نَظرَ إلى الناحيةِ التطبيقيةِ العمليةِ، وهو ما أشار إليه الدماميني عند التعليق على عنوان ابن هشام لكتابه: (الإعراب عن قواعد الإعراب): «والإعرابُ الأولُ لغويٌّ بمعنى الإبانةِ والإظهارِ، والثاني اصطلاحيٌّ أُريدَ به عِلمُ النحو، أو: إجراءُ الألفاظِ المركَّبةِ على ما تَقتضيه صناعةُ العربية، كما يقال: (أعْرَبَ هذه القصيدةَ) إذا تَتبَّعَ ألفاظَها، وبيَّنَ كيفيةَ جَرْيِها على علمِ النحو»(٢).

ولعل هذا الاصطلاح الأخير هو الأقرب للمعنى اللغوي، ويعدُ تطوُّرًا مرحليًّا في دلالة المصطلح، حيث يتحول به المصطلحُ من المعنى النظريّ الخالص في معنيي الإعرابِ السابقِ ذكرُهما

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣٣/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٠٢/١)، والتذييل والتكميل (١١٥/١)، والصحاح (١٧٩/١)، ولسان العرب (٢٨٦٥/٤) [عرب].

(٢) انظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (٢١٤/١) قسم الأدوات والحروف.

-اللفظي والمعنوي- إلى إطارٍ تطبيقيٍّ تحليليٍّ، يَصيرُ معه الإعرابُ غَرضًا قائمًا بذاته في دراسةِ النحوِ وفي أدواتِ تحليلِ النصوصِ العربية(١).

وعليه فإنه يُطلقُ على الكلمةِ داخلَ نطاقِ جُملتها (الوجهُ الإعرابيُّ) أو (الوجهُ النحويُّ) للكلمةِ، ويُبنَى هذا الوجهُ على ما يُسمَّى بـ (التَّوجيهِ النحويّ)، ويُقصد به: «ذِكرُ الحالات والمواضعِ الإعرابيةِ، وبيانُ وجهِ كلٍّ منها، وما يُؤثِّر فيها، وما يَلزمُ ذلك من تفسيرٍ أو تعليلٍ أو احتجاجٍ، سواءٌ صِيغَ ذلك في قواعدَ تَضبطُه أم لم يُصَغْ»(٢).

فالتَّوجيهُ النحويُّ أو الإعرابيُّ يَرتبطُ بالتعليلِ، أو بالاستدلالِ والاحتجاجِ للوجه الإعرابيّ للكلمة في سياقها الخاصّ.

ويُبنى التوجيهُ الإعرابيُّ أو النحويُّ على أمرين أساسين هما: قواعدُ الإعراب أو القواعد النحوية، ثم قواعدُ التوجيه، ويُقصدُ بقواعدِ الإعراب تلك القواعدُ النحويةُ المتعلقةُ بالأبوابِ النحويةِ والتي اتفق النحويون عليها في النظامِ النحويّ للغة العرب، وعليه تكونُ وظيفةُ القواعدِ النحويةِ هي التوجيهُ النحويُّ، وهو ذِكرُ الحالاتِ والمواضعِ الإعرابيةِ، وأوجُهِ كلٍّ منها، وما يتصلُ بهما أو يؤثرُ فيهما.

أمَّا قواعدُ التوجيهِ فهي الضَّوابطُ المنهجيةُ التي وضعها النحويون ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغويةِ، سماعًا كان أم استصحابًا أم قياسًا، التي تُستعمل لاستنباطِ الحكم، ووظيفةُ تلك القواعدِ تقريرُ التوجيهِ الذي تُذكرُ في سياقِه وتفسيرُه، أو الاستدلالُ عليه، أو الاحتجاجُ له.

---

(١) انظر: الأسس اللغوية لتضعيف الوجه الإعرابي في الدر المصون للسمين الحلبي، أ.د/محمود سليمان الجعيدي (ص٩٨).

(٢) انظر: قواعد التوجيه في النحو العربي، د/عبد الله الخولي (ص١٢).

وبهذا يتضحُ الفرقُ بين المصطلحين: القواعدِ النَّحويَّة، وقواعدِ التَّوجيه، فوظيفةُ القواعدِ النَّحويَّةِ: ذِكرُ الحالاتِ والمواضعِ الإعرابيَّة وأوجُهِ كلٍّ منها وما يتصل بهما، أما قواعدُ التَّوجيه فهي قواعدُ منهجيَّةٌ عامةٌ بمثابةِ دستورٍ وضعَه النحويون ليستنبطوا بها الحكمَ النحويَّ، فإذا كانت قواعدُ التوجيهِ دستورًا عامًّا، فإن القواعد النَّحويَّة بمثابة القانون الذي يُعمل به تحت مظلَّة الدستور.

ومما لاشكَّ فيه أن القرآن الكريم قد أخذَ حظًّا من تطبيقِ هذه القواعدِ النَّحويَّة، فقد وضعَ العلماءُ قديمًا وحديثًا كُتبًا في إعرابِ القرآنِ الكريم، ومن الأمورِ الظاهرةِ في جُلِّ كتبِ إعرابِ القرآنِ الكريمِ تَعدُّدُ الوجوهِ النَّحويَّة للكلمةِ الواحدةِ داخلَ الجُملة القرآنية، وهذا الأمر عدَّه أحدُ الباحثين وجهًا من وجوه إعجاز القرآن، ولكلِّ وجهٍ منها معنًى يُراد وغايةٌ تُقصد(١).

وقد اختلفَ النحويون في توجيهِ كثيرٍ من الجُملِ القرآنية، أو توجيهِ الكلمةِ داخلَ الجملةِ القرآنيةِ، وكانوا يُحاولون بتوجيهاتِهم المختلفةِ أن يُقدّموا عدةَ احتمالاتٍ للُّغةِ العُليا لغةِ القرآن الكريم، فتعدُّدُ الأوجهِ الإعرابيَّة يُعدَّ دليلًا على أهميةِ الإعرابِ، وثراءِ النصِّ القرآنيّ وخصوبةِ عطائه.

وهناك كثيرٌ من الأسباب المباشرةِ التي تؤدي إلى تعدُّدِ الوجهِ الإعرابيّ للكلمةِ الواحدة في سياقِ جُملتها بشكلٍ عامٍّ، وفي القرآنِ الكريمِ بشكلٍ خاصٍّ، تتمثل فيما يلي:

-احتمالُ السياقِ القرآنيّ لأكثرَ من معنًى.

-الاختلافُ في أصلِ القاعدةِ النَّحويَّةِ الحاكمةِ للكلمةِ المعرَبةِ.

-مخالفةُ البنيةِ التركيبيةِ في الآيةِ للقاعدةِ النَّحويَّة.

(١) انظر: تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، د/محمد حماسة عبد اللطيف، (٥٤، ٥٥).

-خَفاءُ الحركةِ الإعرابيَّةِ على الكلمةِ المعرَبةِ.

-الاشتراكُ في دلالةِ بعضِ الألفاظِ، وبخاصَّةٍ في بعضِ الصِّيغِ وحروفِ المعاني.

-الثَّقافاتُ السابقةُ التي يتمتعُ بها المعرِبُ ويَصطحبُها معه في الإعرابِ، كالتوجُّهِ الدينيِّ نحو مذهبٍ معيَّنٍ، أو فِرقةٍ معيَّنةٍ.

-اشتراكُ أكثر من وظيفةٍ نحويةٍ في علامةٍ واحدةٍ، كاشتراكِ وظيفةِ المبتدأِ والخبرِ والفاعلِ ونائبِه واسمِ (كان) وخبرِ (إنَّ) في الرَّفع، واشتراكِ المفاعيلِ الخمسةِ والحالِ والتمييزِ والمنادى المنصوبِ في النصب، وهكذا.

-الوقفُ والابتداءُ في بعضِ الآياتِ القرآنية(١).

والمنتجبُ الهمذانيُّ كان أحدَ النحويين المعربين الذي كان يُفاضِلُ بين الوجوهِ الإعرابيَّة، فكان يُقوّي وَجْهًا ويُضعِّفُ آخر، مُعتمِدًا في ذلك على قواعدِ التوجيهِ الأصوليةِ التي تتعلقُ بأصولِ النحو، مع ربطِه دائمًا بين القاعدةِ النَّحويَّةِ والمعنى والدلالةِ في تَقويةِ أو تَضعيفِ الوجهِ الإعرابيِّ للكلمةِ القرآنيةِ داخلَ جُملتها.

(١) انظر: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي (ص٨١، ٨٢)، وتعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية (ص٦٢ -٦٦)، والأسس اللغوية لتضعيف الوجه الإعرابي (ص١٠٣).

الفصلُ الأولُ
المعنى وتَضعيفُ الوَجْهِ الإعرَابِيّ

لقد أَوْلَى النحويون المعنى والسِّياقَ جلَّ اهتمامهم وعنايتهم، وجعلوه يَسيرُ جنبًا إلى جنبٍ مع القاعدةِ النَّحويَّة وهم يُحللون التَّراكيبَ تحليلًا نحويًّا، حتى جعلوه الأساسَ والأصلَ الموجِّهَ للإعراب، فما كان موافقًا للمعنى فهو صحيحٌ مقبولٌ، وما كان مخالفًا فهو ضعيفٌ مردودٌ، حتى اشتهرت بينهم مقولةُ: «الإعرابُ فرعُ المعنى».

لذلك لم يكن غريبًا أن يُقسِّمَ سيبويه الكلامَ مُراعيًا فيه جانبَ المعنى، فقسَّمه إلى: (مستقيم حسنٍ، ومُحالٍ، ومستقيمٍ كذبٍ، ومستقيمٍ قبيحٍ، وما هو محالٌ كذبٌ) (١)، فجَعلَ الكذبَ قَيدًا في هذه التقسيمات، ولا علاقةَ له بالصِّناعة النَّحويَّة، فهو وإن كان موافقًا للقواعدِ النَّحويَّة التي وضعها العلماء إلا أنه غيرُ واقعٍ عَقلًا، كما مثَّل له بقوله: (حَملتُ الجبلَ، وشَربتُ بماء البحر)، وإنما هو مرتبطٌ بالمعنى بشكلٍ مباشرٍ.

فالمعنى عندهم هو الأصلُ والأساسُ الذي يؤدِّي إلى الإعرابِ الصحيحِ، فكلُّ تركيبٍ نحويٍ إنما يُصلحُه ويُفسدُه معناهُ، فكلُّ ما صَلحَ به المعنى فهو جيِّدٌ، وكلُّ ما فَسدَ به المعنى فمردودٌ (٢).

ولم يَخرُج المنتجبُ الهمذانيُّ عن نَهجِ متقدِّمي النحويين في الاهتمامِ بالمعنى والدّلالة في توجيهِ الحكمِ الإعرابيّ قوةً وضعفًا، واختيارًا وردًّا، وأكَّد على أنه لا يُمكنُ فَهمُ الإعرابِ إلا بعد الوقوفِ على المعنى فَهمًا صَحيحًا.

فتراه يُعظِّم من شأنِ المعنى تَعظيمًا بلغَ به أنه استعاذَ بالله من الإعرابِ الذي يُخالفُ المعنى، وذلك عند إعرابِ قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (٣) فقال:

---

(١) انظر: الكتاب (١/٢٥، ٢٦).

(٢) انظر: المقتضب (٤/٣١١).

(٣) البقرة/٢٨٢.

«وقوله: ﴿أَن تَضِلَّ﴾ (أنْ) وما عملت فيه في موضعِ نَصبٍ على أنها مفعولٌ له، أي: من أجلِ أن تضلَّ، أو: إرادةَ أن تضلَّ، والعاملُ فيها محذوف، أي: فلْيشهد أو يشهدون، على ما ذكرتُ قُبَيل... ولا يجوز أن يكون التقديرُ: (مخافةَ أن تضلَّ)؛ لأجل قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾، لأنه عَطفٌ عليه، فيَصير المعنى: مخافةَ أن تُذكِّرَ إحداهما الأخرى إذا ضلَّت، والمعنى على عكسِه، ونعوذُ بالله من إعرابٍ يَعكسُ المعنى»(١).

بل يَجعلُ اختيارَه الوجهَ الإعرابيَّ مبنيًّا على المعنى الصحيحِ للآية، فيقولُ عند إعرابِ قولِه تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (٢): «و﴿طَيِّبًا﴾ نَعْتٌ لـ(صَعيد)، أي: نَظيفًا. وقيلَ: هو على تقديرِ حَذفِ الباء، أي: بِصعيدٍ. وقيل: هو ظرفٌ، وهذا على قولِ مَن جَعلَ الصَّعيدَ الأرضَ، أو وَجهَ الأرض، والوجهُ هو الأولُ، وعليه المعنى والإعراب»(٣).

وقولُه عند إعرابِ قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ اللّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾ (٤): «قولُه عز وجل: ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا﴾ عَطفٌ على ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ لأن المعنى: قد عَلموا، أو الرؤيةُ هنا بمعنى العلم»(٥).

(١) انظر: الكتاب الفريد (١/٦١).
(٢) النساء/٤٣.
(٣) انظر: الكتاب الفريد (٢/٢٧٤).
(٤) الإسراء/٩٩.
(٥) انظر: الكتاب الفريد (٤/٢٢٧).

وفي إعرابِ قولِه تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ (١) يقول: «وقوله: ﴿لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ اللام من ﴿يَثْنُونَ﴾، والضميرُ في ﴿مِنْهُ﴾ لله -جلَّ ذِكره-، وقيل: للنبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وقيل: اللامُ من صلةِ محذوفٍ، دلَّ عليه المعنى، أي: ويريدون ليستخفوا منه، ونظيرُ إضمار (يريدون) لقَوْدِ المعنى إلى إضمارِه، الإضمارُ في قولِه تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾(٢)، أي: فضَرَبَ فانفلق»(٣).

وقد اعتمد المنتجبُ الهمذانيُّ المعنى قاعدةً أساسيةً في تضعيفِ الوجهِ الإعرابيّ، وفي ردِّه بعضَ وجوه الإعرابِ الأخرى، مدعِّمًا ذلك ببعضِ القواعدِ النَّحويَّة تارةً، ومنفردًا بالمعنى وحده تارةً أخرى.

فمن الأوجُهِ الإعرابيَّة التي ضَعَّفها وردَّها لسببين، أحدهما فسادُ المعنى، ما ذكره في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللّهِ﴾(٤): فقال: «فإن قلتَ: بأيِّ شيءٍ يتعلقُ قولُه تعالى: ﴿وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه قوله: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، أي: وكفرٌ به وصدٌّ عن المسجد الحرام، بشهادة قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾(٥) ، فكما أن المسجدَ الحرامَ في هذه الآية محمولٌ على ﴿عَن﴾ المتصلة

(١) هود/٥.
(٢) الشعراء/٦٣.
(٣) انظر: الكتاب الفريد (٣/٤٤٠).
(٤) البقرة/٢١٧.
(٥) الحج/٢٥.

بالصـــدِّ، كذلك هو في هذه الآية، وقوله: ﴿هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَـــدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْـــجِدِ الْحَرَامِ﴾[١]...وقيل: هو عطفٌ على الهاء في ﴿بِهِ﴾ من قوله: ﴿وَكُفْرٌ بِهِ﴾، وهو ضعيفٌ؛ لأن صاحب الكتاب[٢] لا يُجيز عطفَ الظاهر على المضمر المخفوض إلَّا بإعادة الخافض، وأيضًا فإن المعنى ليس على الكفر به، وإنما المعنى على الصدِّ عنه» [٣].

فهو يتكلم في هذه الآية عن العطفِ على الضميرِ المجرور في (به) بدونِ إعادة الجارّ، مضعِّفًا قولَ المجيزين، مؤيِّدًا اختيارَ سيبويه القائلِ بعدمِ الجواز، معتمدًا على المعنى المفهومِ من الآية، وأن المعنى ليس على الكُفرِ بالمسجد الحرام، وإنما المعنى على الصدِّ عنه[٤]، ولم يَكتفِ بذِكر المعنى هكذا مجردًا، وإنما ساقَ النَّظائرَ من الآيات التي تؤيِّدُ هذا المعنى وتؤكِّده.

ورأيُ المنتجبِ هنا هو قولُ جمهور البصريين، ومنهم: الزجاج[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الخباز[٧]، وغيرهم[٨].

---

(١) الفتح/٢٥.

(٢) انظر: الكتاب (١/ ٢٤٨) (٢/ ٣٨١، ٣٨٧).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٣/٤٤٠).

(٤) قال الواحدي: «نزلت في سريَّةٍ بعثها رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- فقاتلوا المشركين وقد أهلَّ رجب وهم لا يعلمون ذلك، فاستعظمَ المشركون سَفكَ الدِّماء في رجب، فأنزل الله تعالى: ﴿يسألونك﴾ يعني: المشركين وقيل: هم المسلمون ﴿عن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾ أَيْ: وعن قتالٍ فيه ﴿قل قتالٌ فيه كبير﴾ ثمَّ ابتدأ فقال: ﴿وصدٌّ﴾: ومَنعٌ ﴿عن سبيلِ الله﴾ أَيْ: طاعته، يعني: صدُّ المشركين رسولَ الله -صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم- وأصحابَه عن البيت الحرام عام الحديبية، ﴿وكفرٌ به﴾ بالله ﴿والمسجد الحرام﴾ أَيْ: وصدٌّ عن المسجد الحرام».

انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي (ص١٦٣)، وتفسير السمعاني (١/٥١٦).

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/٢٨٩، ٢/ ٦).

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/٢٨١).

(٧) انظر: توجيه اللمع (ص ٢٩٤).

(٨) انظر: الإنصاف (٢/٣٧٩) مسألة(٦٥)، وتوضيح المقاصد (٢/١٠٢٦).

وذهب ابن جماعة(١)، وابن مالك(٢)، وأبو حيان(٣)، ونُسب إلى يونس بن حبيب(٤)، والكوفيين(٥)، وهو أحد قولي الفراء(٦)، إلى الجواز، وأن إعادة الجار مختارة لا واجبة.

– وبقي رأيٌ ثالث، وهو الجواز إنْ أُكِّدَ الضمير نحو: (مررتُ بكَ أنت وزيد)، وإلا فلا. ويُنسب للجرمي، والزيادي(٧).

ومن ذلك أيضًا حديثُه عند إعراب (الصابئون) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٨): «اعلم وفَّقنا الله وإياك أن النُّحاةَ اختلفوا في تأويل رفعِ قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾، فذهبَ صاحبُ الكتاب(٩) وموافقوه(١٠) إلى أنه رَفعٌ بالابتداء، والنيةُ به

(١) انظر: شرح الكافية لابن جماعة (ص ١٨٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل (٣/٣٧٥).

(٣) انظر: البحر المحيط (٢/٣٨٥)، والتذييل والتكميل (١٣/١٧١، ١٧٤).

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/١٢٤٦)، وشرح التسهيل (٣/٣٧٥)، وتوضيح المقاصد (٢/١٠٢٦).

(٥) انظر: الإنصاف (٢/٣٧٩) مسألة (٦٥).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء (١/٢٩٠) (٢/ ٨٦). حيث ذكر في موضع آخر (١/٢٥٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ على قراءة خفض (الأرحامِ) قال: «هُوَ كقولهم: «بالله والرحمِ» وفيه قبح لأن العرب لا تردُّ مخفوضًا على مخفوضٍ وقد كُني عَنْهُ...وإنما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه».

(٧) انظر: توضيح المقاصد (٢/١٠٢٧)، والمساعد (٢/٤٧٠).

(٨) الآية (٦٩) من سورة المائدة.

(٩) انظر: الكتاب (٢/١٥٥).

(١٠) ومنهم: ابن السراج، ومكي ابن أبي طالب، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري.
انظر: الأصول في النحو (١/٢٥٣)، ومشكل إعراب القرآن (١/٢٣٢)، والإنصاف (١/١٥٢)، والتبيان في إعراب القرآن (١/٤٥١).

التأخيرُ عمَّا في حَيّزِ (إنَّ) من اسمها وخبرها، وخبرُ الابتداء محذوفٌ، والتقدير: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى مَن آمن بالله واليومِ الآخرِ وعَملَ صالحًا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك...فالصابئون مع خبرِه المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ، وهي قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ولا محلَّ لها، كما لا محلَّ للتي عُطِفَتْ عليها.

وذهب أبو الحسن(١)، والكسائي(٢) إلى أنه رَفعٌ بالعطف على المضمر في (هادوا)، وهذا فاسدٌ من جهةِ المعنى، ضعيفٌ من جهة العربية. أما وجهُ فسَادِه من جهة المعنى: فهو أن ذلك يُوجِبُ أن يُشاركَ الصابئُ اليهوديَّ في اليهودية، وليس كذلك، فإن قلتَ: فإن ادَّعَيا أن (هَادُوا) في معنى (تابُوا)، قلتُ: يُنادي على بطلانِ دعواهما هنا قولُه تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾؛ إذ لو كانوا مُؤمنِين لما قال: إنْ آمنوا فلهم كذا. وأما وَجهُ ضَعفِه من جهة العربية: فهو أن المضمرَ لم يؤكَّدْ ولم يُفصَلْ بينهما بما يقومُ مقامَ التأكيد»(٣).

وجوازُ العطفِ على الضمير المرفوع من غير توكيد، أجازه من الكوفيين الفراءُ(٤) وثعلب(٥)، وهو اختيار أبي علي الفارسي(٦)، وابن مالك(٧).

(١) ذكره أبو الحسن الأخفش وجهًا ثانيًا محكيًّا عن بعضهم فقال: «وقال بعضهم: لما كان قبله فِعلٌ شُبِّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو (الَّذِينَ هَادُواْ) أَجْراه عليه فرَفعَه به، وإن كان ليس عليه في المعنى...». انظر: معاني القرآن للأخفش (٢٨٥/١).

(٢) انظر: معاني القرآن للكسائي (ص١٢٥)، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٢٧٦/١).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٤٧١/٢، ٤٧٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٩٥/٣).

(٥) انظر: مجالس ثعلب (ص١٧٤).

(٦) انظر: الإيضاح العضدي (ص٣٦).

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية (١٢٤٤/٣).

ومنعه جمهورُ البصريين إلا إذا أُكِّد، أو وجد فاصلٌ، وما عدا ذلك فهو قبيحٌ، أو مخصوصٌ بالشعر(١).

وكذلك قولُه عند إعراب (لِجَنْبِه) في قوله عز وجل: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾(٢): «محلُّ ﴿لِجَنبِهِ﴾ النصبُ على الحال من المنويِّ في ﴿دَعَانَا﴾، بدليلِ عَطفِ الحالَيْن عليه، أي: دعانَا لإزالتِه مُضطجعًا أو قاعدًا أو قائمًا، يعنى في جميع الأحوال.

وأجاز أبو إسحاق أن يكون حالًا أيضًا من المستكنِّ في ﴿مَسَّ﴾(٣)، أي: مسَّ الإنسانَ مضطجعًا أو قاعدًا أو قائمًا.

والوجهُ هو الأولُ؛ لأجل الفصلِ بين الحالِ وذي الحال بجوابِ (إذا)، وذلك ضعيفٌ، وأيضًا فإن المعنى: أن المضرورَ لا يزال داعيًا، لا يَفتُرُ عن الدُّعاءِ حتى يَزولَ عنه الضرُّ، فهو يدعونا في حالاتِه كلِّها، لا على أن الضرَّ يُصيبُه في جميعِ الأحوال(٤)»(٥).

(١) انظر: الكتاب (٢/٣٧٨، ٣٧٩)، والمقتضب (٣/٢١٠، ٢٧٩)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (٥/٧٠)، والأصول في النحو (٢/ ٧٨، ٧٩)، والإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٦٦) (٢/٤٧٤).

(٢) يونس/١٢.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٩)، وهو أحد وجهين جائزين أيضًا عند ابن عطية في المحرر الوجيز (٣/١٠٩).

(٤) لأن القَيد في الشرط قَيدٌ في الجواب، كما تقول: (إذا جاءنا زيدٌ فقيرًا فقد أَحْسَنَّا إليه) فالمعنى: أَحْسَنَّا إليه في حال فَقرِه. انظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/٦٦٨)، والدر المصون (٦/١٦٠).

(٥) انظر: الكتاب الفريد (٣/٣٥٤)

وكذلك كلامُه تَعليقًا على إعرابِ قولِه تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾(١)

فقال: «(يومًا): منصوبٌ بـ(اتَّقُوا) نَصْبَ المفعولِ به، ولا يجوزُ أن يكون ظرفًا؛ لأنه يريدُ يَومَ القيامة، والأمرُ بالتَّقوَى لا يكونُ في ذلك اليوم؛ لارتفاعِ التكليفِ فيه»(٢).

وقد سبَقَه لهذا الإعراب: مكيُّ بن أبي طالب(٣)، وأبو البركات الأنباري(٤)، وأبو البقاء العكبري، حيث قال: «(يومًا) هنا مفعول به؛ لأن الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة، والتقدير: واتقوا عذاب يوم أو نحو ذلك»(٥).

وما لم يجزه الهمذاني هنا قد أجازه السمينُ الحلبي، تَبعًا لشيخه أبي حيان، وعليه يكون المفعولُ محذوفًا، تقديره: واتقُوا العذابَ في يومٍ صِفتُه كَيْتَ وكَيْتَ(٦). قال أبو حيان: «وانتصابُ (يومًا) إمَّا على الظرفِ والمتَّقَى محذوفٌ تقديره: (اتقُوا العذابَ يومًا)، وإمَّا على المفعول به اتساعًا، أو على حَذفِ مضافٍ، أي: عَذابَ يومٍ، أو هَولَ يومٍ.

وقيل معناه: جِيئوا متَّقين، وكأنه على هذا التقديرِ لم يَلحظ متعلّق الاتِّقاء، فإذ ذاك يَنتصب (يومًا) على الظرف»(٧).

(١) البقرة/٤٨.

(٢) انظر: الكتاب الفريد (٢٤٩/١).

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن (٤٤/١).

(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٨٠٩/١).

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٦٠/١).

(٦) انظر: الدر المصون (٣٣٥/١).

(٧) انظر: البحر المحيط (٣٠٦/١).

وفي موضعٍ آخر يقولُ في إعرابِ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ﴾(١): «فـ ﴿مُوسَى﴾ مفعولٌ أول، و ﴿أَرْبَعِينَ﴾ ثانٍ، وفي الكلامِ حَذفُ مضافٍ، أي: تمام أربعين، ولا يجوزُ أن يكونَ ظَرفًا؛ إذ ليس المعنى وَعدَه فيها، وإنما وَعَدَهُ أن يُنْزِلَ عليه التوراةَ(٢)، وضَربَ له مِيقاتًا ذا القعدة، وعشرَ ذي الحجَّة»(٣).

وتضعيفُ الوجهِ الإعرابيّ عند المنتجبِ الهمذانيّ ليس على وَتيرةٍ واحدةٍ، بل يتدرجُ في درجاتِ التَّضعيفِ حتى يَصفَ الوجهَ الإعرابيَّ بالفسادِ؛ اعتمادًا على فسادِ المعنى المترتبِ عليه، فمثلًا عند إعراب الفعل (يَذَر) من قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾(٤): «وهي متعلقةٌ -أعني اللامَ من (لِيَذَرَ)- بمَحذوفٍ دلّ عليه الكلام، وهذا المحذوفُ هو خبرُ (كان)، أي: ما كان اللهُ يُريدُ ليَترُكَ ... ولا يجوزُ أن تَجعلَ (لِيَذَرَ) نفسَهُ الخبرَ، كما زعم بعضُهم(٥)؛ لأن الفعلَ الواقعَ بعد اللام مُقدَّرٌ مع ناصبِه بالمصدر الذي هو التَّركُ، وهذا فاسدٌ من جهة المعنى؛ لأن الخبر في هذا الضربِ هو الاسمُ في المعنى، وليس التركُ هو الله -جلَّ ذكرُه-إلا أن يُقدّر مضافًا محذوفًا، أي: (ذا تَركٍ)، فحينئذ يصحُّ، وإلَّا فلا»(٦).

(١) البقرة/٥١.

(٢) وعَلَّل أبو البركات الأنباري المنعَ بقوله: «لأنه يصـــير المعنى: واعدناه في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى أن الوعد كان بتمامِ أربعين ليلة». انظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٥٣/١)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٨٢/١)، والتبيان في إعراب القرآن (٦٢/١).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٢٥٦/١).

(٤) آل عمران/١٧٩.

(٥) انظر: الدر المصون (٥٠٧/٣).

(٦) انظر: الكتاب الفريد (١٧٧/٢).

فكان الإعرابُ عنده مَردودًا؛ لفسادِ المعنى المترتبِ عليه، وهذا الإعراب المردود عند الهمذاني نَسبه العكبري للكوفيين، بقوله: «وقال الكوفيون: اللام زائدة، والخبرُ هو الفعل، وهذا ضعيفٌ؛ لأن ما بعدها قد انتصبَ، فإن كان النصبُ باللام نفسِها فليست زائدةً، وإن كان النصبُ بـ(أن) فَسدَ؛ لما ذكرنا»(١). وعليه يكون التقدير عندهم: ما كان الله يذرُ المؤمنين.

وعند الكلام على قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾(٢)، ذَكرَ أن (ما) لا تحتملُ المصدرية في الآية؛ اعتمادًا على المعنى، فقال:

«(ما) تحتملُ أن تكون شرطيةً بمعنى (مَن)، وأن تكون موصولةً بمعنى (الذي)، وهي في كلا الوجهين في موضعِ رفعٍ بالابتداء، والخبرُ على الوجهِ الأولِ: فِعلُ الشرطِ، وجوابُه وهو ﴿فَآتُوهُنَّ﴾، أو جوابُه ليس إلّا...وعلى الثاني ﴿فَآتُوهُنَّ﴾ -أعني الخبرَ لا غير-والعائدُ من الخبر -على هذا الوجه-محذوفٌ، والمعنى: فما استمتعتُم به من المنكوحاتِ من جماعٍ أو عَقدٍ وشبهِهما فآتوهن أجورهنَّ عليه...و(ما) على كلا المعنيين تحتملُ أن تكون شرطيةً، وأن تكون موصولةً، فاعرفه.

فإن قلتَ: هل يصحُّ أن تكون (ما) مصدريةً؟ قلتُ: لا، لوجهين:

أحدهما: أن المعنى لا يُساعدُك عليه.

والثاني: أن الضمير في (بِهِ) راجعٌ إلى (ما)، والمصدرُ لا يَقْتَضي ذِكرًا يَرجعُ إليه(٣)»(٤).

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٣١٤).

(٢) النساء/٢٤.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/٣٤٧).

(٤) انظر: الكتاب الفريد (٢/٢٤٤، ٢٤٥).

ويقول عند إعرابِ قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾(١): «(إلَّا) هنا بمعنى (غَير)، وهو مع ما بعده صفةٌ لـ(آلهة)، أي: آلهةٌ غيرُ الله؛ ولهذا ارتفعَ ما بعد (إلَّا)».

ولما لم يظهر الرفع على (إلَّا) انتقل الرفع إلى الاسم بعدها، والمعنى: لو كان فيهما غير الله لفسدتا.

وهو قول سيبويه(٢) وجمهور النحويين والمعربين(٣). وللوصفِ بها شروطٌ منها: تنكيرُ الموصوفِ، أو قُرْبُه من النكرة بأن يكونَ معرفًا بأل الجنسية. ومنها أَنْ يكونَ جمعًا صريحًا كالآية، أو ما في قوةِ الجمعِ.

ثم يُكمل الهمذانيُّ قائلًا: «ولا يجوزُ أن يكونَ الرفعُ على البدلِ؛ لأن البدلَ في الموجَبِ غيرُ جائز، ألا ترى أنك لا تقول: (جاءني القومُ إلا زيدٌ)، على حدِّ قولك: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، لأجل أنّ البدلَ يُوجِبُ إسقاطَ الأول، فقولك: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)، بمنزلة قولك: (ما جاءني إلا زيدٌ)، وليس كذا قولُك: (جاءني القومُ إلا زيدٌ)؛ لأجل أنه لا تَقدرُ أن تقول: (جاءني إلا زيدٌ)، لأجل أن رَفعَ (زيد) بالفعل يُوجبُ إثباتَ المجيءِ له، وليس المعنى على هذا، وإنما الغَرضُ أن يُنفَى المجيءُ عنه، وإذا كان كذلك عَلمتَ أن قولَه -جلَّ ذِكرُه-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ﴾ بمعنى (غيرُ الله)، وأن قولَه: (آلِهَةٌ) لا يجوزُ أن يكونَ في حُكمِ الساقط؛ إذ لو أسقطتَّه لصارَ إلى قولك: (لو كانَ فيهما إلّا اللهُ لفسدتا)، وهذا فاسدٌ لفساد المعنى؛ لأن الله -عز وعلا- هو خالقُهما، ووجودُهما بإنشائِه وإحداثِه، فكيفَ تَفسَدان بوجودِه فيهما؟»

فهذا الوجهُ الإعرابيُّ — الرفعُ على البدلية- مردودٌ وضعيفٌ عند الهمذاني؛ وذلك لفسادِ المعنى المترتبِ عليه، ثم يُعظِّمُ الهمذانيُّ من شأنِ المعنى في الموضعِ ذاتِه، فيرُدُّ وَجهًا آخرَ من الأوجهِ الإعرابيَّةِ في هذه الآيةِ فيقول: «ولا يَجوزُ النَّصبُ على الاستثناءِ؛ لفسادِ المعنى، ألا ترى أنك إذا

(١) الأنبياء/٢٢.

(٢) انظر: الكتاب (٢/٣٣١).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٣٨٨)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/٤٨).

قلتَ: (لو جاءني القومُ إلا زيدًا-بالنصب-لأعطيتُهم كذا وكذا)، كان المعنى: أن الإعطاءَ امتَنعَ لكون (زيدٍ) مع القومِ، وكذا في الآيةِ لو نَصبتَ لكان المعنى: أن فسودَ السماوات والأرض امتنعَ لكونِ اللهِ مع الآلهةِ فيهما، وهذا ظاهرُ الفسادِ؛ لإثباتِ الآلهةِ مع الله، تعالى اللهُ عمَّا يقولُ الظالمون(١).

وأَبْيَنُ من هذا أنك لو قلتَ: (لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهَ -بالنصب-لفَسَدَتا)، لكان فاسِدًا؛ لأنه يُوهمُ أنك لو قلتَ: (لو كان فيهما آلهةٌ مع اللهِ لما فَسدَتا)، وهذا ظاهرُ الفسادِ، وإذا رَفعتَ على الوصفِ لا يَلزمُ منه مثلُ ذلك، والمعنى: لو كان يتولَّاهما ويُدبرُ أمرَهما آلهةٌ شتَّى غيرُ الواحد الذي هو فاطرُهما لفسَدتا، لخَرِبَتا، وهَلَكَتا بسببِ التمانُعِ والتنازعِ بين الآلهة، فاعرفْه»(٢).

وقد ذكر الزمخشري هذا المعنى ثم قال: «وفيه دلالةٌ على أمرين، أحدهما: وجوبُ ألا يكون مدبِّرهما إلا واحدًا. والثاني: ألا يكون ذلك الواحدُ إلا إياه وحدَه؛ لقوله: (إِلَّا اللَّه). فإن قلتَ: لم وَجبَ الأمران؟ قلتُ: لعِلْمنا أنّ الرَّعيةَ تَفسدُ بتدبير الملكين؛ لما يحدث بينهما من التغالبِ والتناكُرِ والاختلاف»(٣).

وهكذا رأينا كيفَ ردَّ الهمذانيُّ وجهين من الإعراب؛ لما يترتبُ عليهما من فسادِ المعنى الذي يترتبُ عليه فَسادٌ في العقيدة، قد يؤدي إلى الكفرِ في بعضِ الحالات.

ولا يَشفعُ عند الهمذاني قوةُ الوجه الإعرابي من ناحية الصناعة النَّحويَّة، إذا لم يساعده المعنى في ذلك، فعند إعرابِ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾(٤) يقول: «في (كَانَ) ضميرٌ يعودُ إلى الإنفاقِ، وهو اسمُ (كان)، و(قَوَامًا) خبرُها، (بَيْنَ) لَغوٌ عارٍ عن الذِّكرِ معمولُ الخبر، أي: وكان الإنفاقُ بين الإسرافِ

(١) انظر هذا الرد عند العكبري في التبيان (٢/٩١٤)، والدر المصون (٨/١٤٢).

(٢) انظر: الكتاب الفريد (٤/٤٨٠، ٤٨١).

(٣) انظر: الكشاف (٣/١١٠).

(٤) الفرقان/٦٧.

والإقتارِ قوامًا، أي: اعتدالًا بينهما ... وأجازَ الفراءُ أن يكونَ (بَيْنَ ذَلِكَ) اسمَ (كان) على أنه مبنيٌّ؛ لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّن(١)، وأُنكِرَ عليه ذلك، وقيل(٢): هذا وإن كان مَتينًا من جهةِ الإعرابِ، لكن ضعيفٌ من جهةِ المعنى؛ لأن ما بين الإسرافِ والإقتارِ قَوامٌ لا محالة، وإذا كان كذلك فليس في الخبر -الذي هو مُعتَمدُ الفائدةِ- فائدةٌ»(٣).

وممَّن أنكرَ على الفراء كلامَه أبو جعفر النحاس بقوله: «ما أدري ما وجهُ هذا؛ لأن (بين) إذا كانت في موضع رَفعٍ رَفعت، كما يُقال: (بينُ عينيهِ أحمرٌ) فترَفع (بين)» (٤).

ومثلُ ذلك ما ذكره عند إعرابِ (مَن) في قوله عز وجل: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾(٥) فقال: «(مَنْ) موصولٌ منصوبٌ بقوله: (وَاسْتَفْزِزْ) وما بعده صلتُه، والراجعُ محذوفٌ، أي: استَطعتَه، لا استفهام منصوبٌ بـ (اسْتَطَعْتَ) كما زعم بعضُهم(٦)؛ لفسادِ المعنى.

(١) وذلك في قوله: «وإن شئتَ جَعلتَ (بين) في معنى رَفعٍ كما تَقُولُ: (كَانَ دونَ هذا كافيًا لك)، تريد: أقلُّ من هَذَا كَانَ كافيًا لك، وتجعل ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذلِكَ﴾ كَانَ الوسطُ من ذَلِكَ قَوَامًا». انظر: معاني القرآن له (٢٧٣/٢).

(٢) هو قول الزمخشري في الكشاف (٢٩٣/٣).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٣٥/٥، ٣٦).

(٤) انظر: إعراب القرآن له (١١٦/٣).

(٥) الإسراء/٦٤.

(٦) كالعكبري في قوله: «(مَن) استفهام في موضعِ نصبٍ باستطعتَ، أي: مَن استطعتَ منهم استفزازَه». انظر: التبيان في إعراب القرآن (٨٢٧/٢).

قال أبو علي: هذا زَجرٌ واستخفافٌ به، والمعنى: أَزْعِجْ مَن استطعتَ إزعاجَه منهم(١). وقيل: اسْتَخْفِفْ(٢)»(٣).

وقد تعقَّب أبو حيان والسمينُ الحلبي ما ذكره العكبري وجعله الهمذاني فاسدًا، بأنه «ليس بظاهرٍ؛ لأنَّ (اسْتَفْزِزْ) يطلبُه مفعولاً به، فلا يُقطع عنه، ولو جَعَلْناه استفهامًا لكان مُعَلِّقًا له، وليس هو بفعلٍ قلبي فيعلَّق»(٤).

وفي مَعرضِ حديثِه حولَ هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾(٥) يقول: «(أنْ) وما عملت فيه في موضعِ رفعٍ على أنه اسم (كان)، و (لِبَشَرٍ) الخبر. وقوله:﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ فيه وجهان:

أحدهما: مصدرٌ في موضعِ الحال من اسمِ الله جلَّ ذِكرُه، وكذا (مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) ظرفٌ في موضعِ الحال، وفيه ضميرٌ يعودُ إلى ذي الحال، كقوله: (وَعَلَى جُنُوبِهِمْ)، وقوله: (لِجَنْبِهِ)، وكذا (أَوْ يُرْسِلَ) في موضعِ الحال أيضًا عَطفٌ على (إِلَّا وَحْيًا)، والأصل: أو أنْ يُرسلَ، أي: أو إرسَالًا، وكذا (أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ) أي: أو إسْماعًا من وراءِ حجابٍ، ليُشاكِلَ ما قبله وما بعده، والتقدير: وما صحَّ لآدميٍّ أن يُكلمَه اللهُ إلا مُوحِيًا إليه، أو مُسمِعًا إياه كلامَه من وراء حجابٍ، أو مُرسِلًا إليه رسولًا، ولا يجوزُ أن يكون معطوفًا على (أَنْ يُكَلِّمَهُ)؛ لفساد المعنى، لأنه يَصير: (وما كان لبشرٍ أن يُكلِّمَه اللهُ، أو أنْ يُرسلَه، أو أنْ يُرسلَ إليه رَسولًا)، فيؤدي ذلك إما إلى نفي

(١) نسبه لأبي علي أبو حيان في البحر المحيط (٧٩/٧).

(٢) ذكر الماورديُّ فيه ثلاثةَ تأويلات: أحدها: واستَخِفَّ، وهذا قولُ الكلبي والفراء. الثاني: واستَجهِلْ. الثالث: واستذِلَّ مَن استطعت، قاله مجاهد. انظر: النكت والعيون (٢٥٥/٣).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٢٠٤/٤).

(٤) انظر: البحر المحيط (٧٩/٧)، والدر المصون (٣٨١/٧).

(٥) الشورى/٥١.

الرُّسلِ من البشر، أو إلى نَفي المرسَلِ إليهم، وكلاهما فاسدٌ(١)؛ لأن الله تعالى قد أَرسلَ الرسلَ من البشرِ، وأرسَلَ إليهم»(٢).

ولذلك جعل سيبويه الفعل المنصوب بعد ذلك بـ(أن) غير السابقة في أول الآية فقال: «وسألتُ الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء﴾ فزعم أن النصب محمولٌ على (أنْ) سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على (أنْ) هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنه لما قال: إلا وحيًا أو من وراء حجاب﴾ كان في معنى (إلا أن يوحِيَ)، وكان (أو يرسلَ) فعلاً لا يجري على (إلا)، فأجري على (أنْ) هذه، كأنه قال: (إلا أن يوحي أو يرسل)؛ لأنه لو قال: (إلا وحيًا وإلا أن يرُسلَ) كان حسنًا، وكان (أن يُرسلَ) بمنزلة الإرسال، فحملوه على (أن)؛ إذ لم يجز أن يقولوا: (أو إلا يرسل)، فكأنه قال: إلا وحيًا أو أن يرسل.»(٣).

وعقَّب السيرافي على كلام سيبويه تعقيبًا يؤكد قولَ الهمذاني السابق، فقال: «فقوله (يرسل) لا يجوز أن يكون معطوفا على (يكلمه الله)، ولا يكون الناصب له (أن) هذه الظاهرة لأنا إذا أوقعنا (أن) هذه الظاهرة على (يرسل) صار التقدير: ما كان لبشر أن يرسلَ اللهُ إليه رسولًا، وهذا فاسدٌ في المعنى، ولكنه محمولٌ على ما بعد (إلا)، وتقديره: ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو يرسل إليه، وهو عطفُ مصدرٍ على مصدر»(٤).

(١) مِثلُ هذا الردِّ عند مكي في مشكل إعراب القرآن (٢/٢٧٩)، ونقله عنه السمينُ الحلبي في الدر المصون (٩/٥٦٦، ٥٦٧).

(٢) انظر: الكتاب الفريد (٥/٥٣٩، ٥٤٠).

(٣) انظر: الكتاب (٣/ ٤٩).

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (٣/٣٤٥).

وعند إعرابِ قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾(١) قال:

«ولا يجوزُ أن يكون قولُه: ﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ منصوبًا بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ كما زعمَ بعضُهم(٢)؛ لفسادِ المعنى»(٣).

ويُؤكدُ الهمذانيُّ هذه القاعدةَ التي اعتمدها في التضعيفِ، فيقولُ عند إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ﴾(٤):

«﴿مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾: في محلِّ النصبِ على الحال من (ما) أو من عائدِه المحذوفِ، أي: كائنًا أو ثابتًا من البيِّنات.

﴿مِنْ بَعْدِ﴾: متعلقٌ بـ ﴿يَكْتُمُونَ﴾، ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ ﴿أَنْزَلْنَا﴾؛ لفساد المعنى، وذلك أن الإنزال لَمْ يكن بعد ما بُيِّنَ وخُصَّ للناسِ، وإنما عمَدوا إلى ذلك المبيَّنِ الملخَّص، وكَتَموه بعد التبيين»(٥).

ونَلحَظُ مما سَبقَ مدى اهتمامِ المنتجبِ الهمذانيّ بالمعنى، واعتمادِه عليه قاعدةً أساسيةً في تضعيف الوجه الإعرابي، وهذا يؤكِّدُ لنا ما ذَكرَه في كتابه، وجَعلَه قاعدةً مطَّردةً عنده بقوله: «ونعوذُ بالله من إعرابٍ يَعكسُ المعنى».

---

(١) البقرة/١١٣.

(٢) ذكر أبو البقاء العكبري هذا القول، وعليه يكون التقدير: أي: الذين لا يعلمون مثلَ مقالةِ اليهود والنصارى مثلَ مقالهم، أي: إنهم قالوا ذلك على سبيلِ الاتفاقِ، وإن كانوا جاهلين بمقالةِ اليهود والنصارى. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١٠٦/١)، والدر المصون (٧٦/٢).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٣٦٤/١).

(٤) البقرة/١٥٩.

(٥) انظر: الكتاب الفريد (٤١٩/١).

الفصلُ الثاني
القاعدةُ النَّحويَّةُ وتَضعيفُ الوجْهِ الإعرابيّ

كان الأساسُ من وَضعِ عِلمِ النحوِ ضَبطَ اللسانِ عن الوقوعِ في الخطأِ في ضَبطِ أواخرِ الكلمات؛ ولأجلِ ذلك وضَعَ النحويون القواعدَ والضَّوابطَ العامةَ لهذا العلمِ، وكانت الغايةُ العُظمَى والمرجُوةُ من ذلك حِفظَ كتابِ الله من أن يَتسرَّبَ اللحنُ إليه، وقد رُوعِيت هذه القواعدُ عند إعرابِ القرآنِ الكريمِ بكلِّ دقَّةٍ، حتى ظهرَ علمُ إعرابِ القرآن الكريم، الذي عرَّفه أحدُ الباحثين بأنه: «عِلمٌ يَبحثُ في تَخريجِ تَراكِيبِه على القواعدِ النَّحويَّة المحرَّرةِ»(١).

وقد كانت هذه القواعدُ حاضرةً عند المنتجبِ الهمذاني ومُتمثلةً أمامَه عند إعرابِه كتابَ اللهِ –عز وجل–، فمن ذلك قولُه عند إعرابِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: «فإن قلتَ: ما مَنعكَ أن تَجعلَ (سَوَاءٌ) مبتدأً، وما بعده خبره، كما زعمَ بعضُهم(٢)؟ قلتُ: مَنعَني تَنكيرُه، وقد تقرَّر أنه إذا اجتمعَ المعرفةُ والنكرةُ لم يَكن الخبرُ إلا النكرةَ، لأن الخبرَ يجبُ أن يكون مَجهولًا، وما يُخبَر عنه معروفًا، ولو عَكستَ لم يَجُز، لأن الإخبارَ بما يُعرَفُ عما لا يُعرفُ عَكسُ العادةِ، لعدمِ الفائدة»(٣).

(١) انظر: علم إعراب القرآن تأصيلٌ وبيان (ص٢٧).

(٢) وهو قول الزجاج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، ومكي بن أبي طالب، والعكبري. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٧٧/١)، والحجة للقراء السبعة (٢٦٩/١)، وشرح الكتاب للسيرافي (٤٣٥/٣)، ومشكل إعراب القرآن (٢٠/١)، والتبيان في إعراب القرآن (٢١/١).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (١٣٧/١).

أمَّا عن توظيفِه لهذه القواعدِ، وجَعْلهَا أساسًا في تَضعيفِ الوجهِ الإعرابي، فأمثلةُ ذلك كثيرةٌ عنده ومتنوعةٌ، من ذلك قولُه عند إعراب قوله تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾(١): «و(المقِيمِينَ): منصوبٌ على المدح؛ لبيانِ فضلِ الصلاةِ عند صاحبِ الكتاب(٢)، وهو عند الكسائيِّ مجرورٌ محمولٌ على (ما) في قوله: (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ)، أي: يؤمنون بالكتبِ وبالمقيمين الصلاة(٣)، وهم الأنبياءُ، أو الملائكةُ على ما فُسِّر».

وقد اختار الطبريُّ هذا التفسيرَ مع رأي الكسائي، فقال: «وأوْلى الأقوالِ عندي بالصواب، أن يكون (المقيمين) في موضعِ خفض، نسَقًا على(ما) التي في قوله: ﴿بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك﴾، وأن يُوجَّه معنى (المقيمين الصلاةَ)، إلى الملائكة»(٤).

ثم ذكر الهمذاني الوجه الضعيف عنده فقال: «وقيل: هو عطفٌ على الكاف في قوله: (بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ) أي: يؤمنون بالذي أُنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء، وهذا وجهٌ حسنٌ من جهةِ المعنى، لكن ضعيفٌ من جهة الإعراب؛ لما ذكرتُ فيما سلفَ من الكتاب أن عَطفَ الظاهرِ على المضمرِ المجرورِ لا يجوزُ عند أهل البصرة إلّا بإعادةِ الجارّ»(٥).

(١) النساء/١٦٢

(٢) ذكره سيبويه في «باب ما ينتصب في التعظيم والمدح»، وهو أصحُّ الوجوه عند أبي جعفر النحاس. انظر: الكتاب (٢/٦٣)، وإعراب القرآن للنحاس (١/٢٤٩، ٢٥٠).

(٣) نقله عنه الفراء. انظر: معاني القرآن للكسائي (ص١٢٠)، ومعاني القرآن للفراء (١/١٠٧).

(٤) انظر: جامع البيان (٩/٣٩٧).

(٥) انظر: الكتاب الفريد (٢/٣٧٧).

وهذا الوجه الذي ضعفه الهمذاني قد ذكره مكيُّ بن أبي طالب(١)، وأبو البقاء العكبري(٢)، وجعله العكبري خطأً؛ لما فيه من مخالفة مذهب البصريين، وقد ذكرت آراء العلماء في هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾(٣) في الفصل الأول.

فلم يَكن حُسنُ المعنى وجودتُه دليلًا كافيًا عند الهمذانيّ حتى يُجيزَ ويسوّغَ هذا الوجهَ الإعرابيَّ، ما دامَ فيه مخالفةٌ للقاعدة النَّحويَّة التي قرَّرها البصريون، فكما ضَعَّفَ في الفصلِ السابقِ بعضَ الوجوهِ الإعرابيَّة لفسادِ المعنى المترتبِ عليها، مع أنها موافقةٌ للقاعدةِ النَّحويَّة، كذلك نراه هنا يَعكسُ فيُضعِّفُ الوجهَ الإعرابيَّ الصحيحَ من جهة المعنى، لكنه مخالفٌ للقواعدِ النَّحويَّةِ المقرَّرة.

ولم يَكتفِ الهمذانيُّ بموضعٍ واحدٍ في هذا الباب الذي لا يُعاضدُ فيه المعنى الإعرابَ، بل نجدُه في موضعٍ آخر يؤكدُ هذا، فيقول عند إعراب قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ﴾(٤):

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢١٢/١).
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن (٤٠٨/١).
(٣) البقرة/٢١٧.
(٤) يونس/٨٨.

«قوله عز وجل: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ اختُلفَ في هذه اللام:

فقيل: هي لامُ (كَي) متعلقةٌ بـ (آتَيْتَ) بمعنى: جَعلتَ ما آتيتَهم سَببًا للضَّلال؛ لأنهم بَطَرُوا بها فاستكبرُوا عن الإيمان، وطَغَوْا في الأرض(١).

وقيل: هي لامُ الأمر، وهو على سبيلِ الدعاء، وهو دعاءٌ بلفظِ الأمر، كقوله: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ .... وَاشْدُدْ﴾، كأنه قال: لِيَثْبُتُوا على ما هم عليه من الضَّلال، ولْيَكُونوا ضُلَّالًا(٢)، وذلك حين يَئسَ من إيمانهم، ولم يَبقَ له طمعٌ فيهم، إمَّا من جهةِ الوَحي، أو بما شاهدَ منهم من الكُفرِ والعِنادِ.

وقيل: هي لامُ العاقبة(٣)، كالتي في قوله: ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾(٤).

وقيل التقديرُ: آتيتَهم ذلك لئلَّا يَضلُّوا، وهذا قويٌّ من جهة المعنى، ضعيفٌ من جهة العربية؛ لأن (لا) لا تُحذفُ إلّا مع (أنْ) خاصةً، نحو: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾(٥) »(٦).

---

(١) وهو قول الفراء، وأبي جعفر النحاس.

انظر: معاني القرآن للفراء (٤٧٧/١)، وإعراب القرآن للنحاس (١٥٦/٢).

(٢) وهو اختيار الزمخشري، حيث قال: «فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾؟ قلت: هو دعاءٌ بلفظ الأمر».

انظر: الكشاف (٣٦٥/٢).

(٣) وهو قول الأخفش، والزجاج. انظر: معاني القرآن للأخفش (٣٧٧/١)، وإعراب القرآن للزجاج (٣٠/٣).

(٤) القصص/٨.

(٥) النساء/١٧٦.

(٦) انظر: الكتاب الفريد (٤٢٠/٣).

وما ذكره الهمذاني هنا من إضمار (لا) هو قولُ الكسائي(١) والفراء(٢)، والتقدير: (لئلا تضلوا)، أو: (يبين الله لكم أن لَا تضلوا» كما ذكره الزجاج(٣).

ومنعه البصريون، وقالوا: إن الآيةَ محمولةٌ على حذفِ مضافٍ تقديره: كراهَةَ أو مخافةَ أن تضلُّوا(٤).

وقد ذكر أبو جعفر النحاس ما ضعفه الهمذاني دون نسبةٍ لأحد، ثم عقَّب عليه بقوله: «ظاهرُ هذا الجواب حسنٌ، إلّا أنّ العرب لا تحذف (لا) مع (أنْ) فموَّه صاحبُ هذا الجوابِ بقوله عز وجل: ﴿أن تضلّوا﴾»(٥). وذكره السمين الحلبي منسوبًا للجُبَّائي(٦)، ووصفَه ابنُ هشام بالتعسُّفِ(٧).

وفي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا﴾(٨) قال: «قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ متعلقٌ بـ (قُلْ)، وكذا ﴿لَهُمْ﴾، وفيه وجهان: أحدهما: قلْ لهم في معنى أنفسِهم الخبيثةِ، وقلوبِهم المطويةِ على النِّفاقِ قَولًا بَليغًا.

(١) انظر: معاني القرآن للكسائي (ص١٢٢).
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٩٧/١).
(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٣٧/٢).
(٤) انظر: الدر المصون (١٧٦/٤)، ومغني اللبيب (ص٥٥).
(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٥٦/٢).
(٦) انظر: الدر المصون (٢٦٠/٦).
(٧) انظر: مغني اللبيب (ص٥٥).
(٨) النساء/٦٣.

والثاني: قُل لهم في أنفسِهم خاليًا بهم ليس معهم غيرُهم، مُسارًّا لهم بالنَّصيحة، قولًا بليغًا يَبْلُغُ منهم ويؤثرُ فيهم(١).

وقيل: هو متعلقٌ بقوله: ﴿بَلِيغًا﴾، وهو جيّدٌ من جهة المعنى، لكن رديءٌ من جهة الإعراب؛ لأنَّ الصفة لا تعمل فيما قبلها»(٢).

وما ضعفه الهمذاني هنا هو قول الزمخشري، حيث قال: «فإن قلتَ: بمَ تعلق قوله: (فِي أَنْفُسِهِمْ)؟ قلتُ: بقوله: (بَلِيغًا) أي: قُل لهم قولًا بليغًا في أنفسهم، مؤثِّرًا في قلوبهم، يغتمُّون به اغتمامًا، ويستشعرون منه الخوف استشعارًا، وهو التوعُّد بالقتل»(٣).

فقد وصفَ الهمذانيُّ هذا الوجهَ الإعرابيَّ بالرداءةِ والضعفِ لما كان مخالفًا لمذهبِه النحويّ، فلا يجوزُ على مذهبِ البصريين؛ لأن معمولَ الصفةِ لا يتقدمُ عندهم على الموصوف.

قال أبو حيان في ردِّه على الزمخشري: «وتعليقُه (في أنفسهم) بقوله: (بليغًا) لا يجوزُ على مذهبِ البصريين؛ لأن معمولَ الصفةِ لا يتقدمُ عندهم على الموصوف، لو قلت: (هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا) لم يَجُز أن تقول: (هذا زيدًا رجلٌ ضاربٌ)؛ لأن حقَّ المعمولِ ألا يَحلَّ إلا في موضعٍ يَحلُّ فيه العامل، ومعلومٌ أن النعتَ لا يتقدمُ على المنعوتِ، لأنه تابعٌ، والتابع في ذلك بمذهب الكوفيين»(٤).

والتمس السمين الحلبي وجهًا للكوفيين، يردُّ به على البصريين فقال: «والكوفيون يجيزون تقديم معمولَ الصفة على الموصوف، وأمَّا قول البصريين: إنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ففيه بحث، وذلك أنَّا وجدنا هذه القاعدة منخرمةً في قوله: ﴿فَأَمَّا اليتيم فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا

(١) وعلى كلا الوجهين فهو متعلق بقوله: (قُل).
(٢) انظر: الكتاب الفريد (٢/٢٩٠).
(٣) انظر: الكشاف (١/٥٢٧).
(٤) انظر: ارتشاف الضرب (٤/١٩٣٦)، والبحر المحيط (٣/٦٩١).

السآئل فَلَا تَنْهَرْ﴾ فـ (اليتيم) معمولٌ لـ (تقهر)، و(السائل) معمولٌ لـ (تنهر)، وقد تقدَّما على (لا) الناهية، والعاملُ فيهما لا يجوز تقديمُه عليها؛ إذ المجزوم لا يتقدَّم على جازمه، فقد تقدَّم المعمول حيث لا يتقدم العامل»(١).

ولا يزالُ الهمذاني يؤكدُ ما ذكره في الموضعين السابقين، فيقول عند إعراب قوله تعالى:

﴿ قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُون بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِين﴾(٢): «قوله عز وجل: ﴿ **يَا لَيْتَ قَوْمِي** ﴾ المنادَى محذوفٌ، أي: يا هذا، أو ياصاحبِي.

﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ جُوِّز في (ما) أوجُهًا: أن تكونَ مصدريةً، أي: بغُفرانِ ربي إياي(٣). وأن تكونَ موصولةً وراجعُها محذوفٌ، أي: بالذي غَفَرَه لي ربِّي من الذنوب. وأن تكونَ استفهاميةً، بمعنى: أيُّ شيءٍ؟، أي: بأيِّ شيءٍ غَفرَ لي ربِّي؟ وفيها معنى التعجُّب، كأنه تَعجَّبَ من مغفرةِ اللهِ له، تَقليلًا لعِلمِه وتَعظيمًا لمغفرةِ ربه، وهذا وجه حَسنٌ جيِّدٌ من جهة المعنى، لكنه ضعيفٌ من جهةِ إثباتِ الألفِ مع (ما)، والأجودُ طَرحُها معها؛ للفرق بين الاستفهامِ والخبرِ في حال

(١) انظر: الدر المصون (٤/ ١٧).

(٢) يس/٢٦، ٢٧.

(٣) وهو قول الكسائي، ومكي، وأحد قولين للزمخشري.

انظر: معاني القرآن للكسائي (ص٢١٧)، ومشكل إعراب القرآن (٢/٢٢٣)، والأزهية (ص٨٥)، والكشاف (٤/١١).

السّعةِ والاختيار، وإن كان إثباتُها جائزًا وهو الأصلُ، نحو: (بما فعلتَ هذا؟ وبمَ فعلت؟) فطرحُها أجودُ، وعليه سائرُ ما في التنزيل، نحو: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾(١) و﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾(٢) وشِبهُهما»(٣).

وما ضعفه الهمذاني جعله الفراءُ صوابًا فقال: «ولو جعلت (ما) فِي معنى (أيّ) كَانَ صوابًا. يكون المعنى: ليتهم يَعلمون بأيّ شيءٍ غَفَر لي رَبِّي»(٤).

ولذلك جَعلَ ابنُ هشام إثباتَ الألف نادرًا في الكلامِ، ومختصًّا بالضرورة الشعرية، فإثباتها لغةٌ قليلةٌ كما ذكر الهرويُّ(٥)، وجعل منها قولَ كعب بن مالك [البسيط]:

إنّا قَتَلْنا بقَتْلَانا سَراتَكُمُ أَهْلَ اللِّواءِ، فَفِيما يَكْثُرُ القِيلُ

لكنَّ ابن جني عدّها لغةً ضعيفةً، وعليها جاءت قراءةُ عكرمة وعيسى: ﴿عمَّا يتسألون﴾(٦).

(١) النساء/٩٧.
(٢) الحجر/٥٤.
(٣) انظر: الكتاب الفريد (٥/٣٤٤).
(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/٣٧٤).
(٥) انظر: الأزهية (ص٨٦)، ومغني اللبيب (ص٣٩٤).
(٦) انظر: المحتسب (٢/٣٤٧).

أَضِفْ إلى ذلك كلامَه حولَ إعراب قولِه عز وجل: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾(١)، فقال: «قُرئ: ﴿وَالسَّاعَةُ﴾ بالرفع عطفًا على موضع (إِنَّ) (٢)، وبالنصب عطفًا على اسمِها(٣).

ويَجوزُ في الرفعِ وجهان آخران أيضًا:

أحدهما –وهو متين–: أن ترفعَه بالابتداءِ، والخبرُ ما بعده(٤).

والثاني –وهو ضعيفٌ–: أن تَعطفَه على الذِّكرِ الذي في المصدر(٥)، وإنما كان ضَعيفًا لأنه غيرُ مؤكَّد، والضميرُ المرفوعُ إنما يَحسُنُ العطفُ عليه إذا أُكِّد، نحو: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾(٦)»(٧).

(١) الجاثية/٣٢.

(٢) قال الزجاج: «ومَن رفعَ فعلى معنى: وقيلَ الساعةُ لا ريبَ فيها».
انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٣٥).

(٣) قرأ حمزة والأعمش، وأبو عمرو في رواية: بنصب التاء؛ عطفًا على (وعدَ الله).
انظر: السبعة في القراءات (ص٥٩٥)، والحجة للقراء السبعة (٦/١٨٠).

(٤) ذكره أبو البركات الأنباري، والعكبري، والسمين الحلبي.
انظر: البيان (٢/٣٦٦)، والتبيان (٢/١١٥٣)، والدر المصون (٩/٦٥٦).

(٥) وهو (حقٌّ). ولم يستحسنه في الآية أيضًا: ابنُ الأثير، والبيضاوي.
انظر: البديع في علم العربية (١/٥٤٥)، وأنوار التنزيل (١٦/١٧٧).

(٦) البقرة/٣٥، والأعراف/١٩.

(٧) انظر: الكتاب الفريد (٥/٥٩٥).

ولذلك قال ابنُ الوراق: «فَإِن قَالَ قَائِلٌ: لم صَار الْعَطفُ على مَوضِع (إِنَّ) أَجودُ من الْعَطف على الضَّمِير الْمَرْفُوع من غير توكيد؟ قيل: هُوَ ضَعِيفٌ فِي كلِّ مَوضِع، وَإِنَّمَا ضعُف لِأَن الْفِعْل وَالْفَاعِلَ كالشيء الْوَاحِد، وَرُبمَا يَسْتَتر الضَّمِير الْفَاعِلُ فِي الْفِعْل، فَلَو عَطفنا على الضَّمِير من غير توكيد، لصِرنا قد عَطفنا على بعضِ الْفِعْل، أَو على نفس الْفِعْل، فقبُح الْعَطفُ لهَذَا الْمَعْنى، فَإِذا أُكِّد الضَّمِيرُ صَار التوكيدُ عِوضًا من اتِّصَال الضَّمِير بِالْفِعْلِ واختلاطِه بِهِ، فكأنَّا قد عَطفنا على ظَاهرٍ»(١).

وعند إعرابِ قولِه تعالى ﴿كَانُوا قَلِيلاً مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾(٢) ذكر قراءة يعقوب فقال: «وقد أجاز يعقوبُ بنُ إسحاقَ الحضرميُّ وغيرُه(٣) أن تكون (ما) نافية، ويكون ﴿قَلِيلًا﴾ خبرَ (كان)، وقد تمَّ الكلامُ عنده، والتقدير: كانوا أُناسًا قليلًا. والمعنى على هذا: أنهم لا يَهجعون بحال، وهذا حسنٌ جيّدٌ من جهة المعنى(٤)، وأما من جهة الإعراب فلا؛ لأن (ما) النافية لا يَعمل ما بعدها فيما قبلها، فيَبقى ﴿مِنَ اللَّيْلِ﴾ متعلقًا بغيرِ شيء؛ ولذلك أجازت النحاةُ: (الخُبزَ لم آكُلْ)، ولم تُجزْ: (الخبزَ ما أكلتُ) ؛ لأنَّ ما كان في حيّزِ النفي لا يتقدمُ عليه»(٥).

ووجه ضعفه من جهة الإعراب كما قال أبو حيان: فيه تفكيكٌ للكلام، لأن فيه تقدُّمَ معمولِ

(١) علل النحو (ص٢٤٢).

(٢) الذاريات/١٧.

(٣) هكذا نسبه مكيُّ بن أبي طالب، ونسبه الطبريُ للضحاك بن مُزاحم.

انظر: جامع البيان للطبري (٢٢/٤١٠)، والهداية (١١/٧٠٨١).

(٤) لم يستحسنْه السمينُ الحلبيُّ من ناحية المعنى أيضًا؛ لأنهم لا بُدَّ أن يَهْجَعوا، ولا يُتَصَوَّرُ نَفْيُ هجوعِهم.

انظر: الدر المصون (١٠/٤٥).

(٥) انظر: الكتاب الفريد (٦/١٠).

العاملِ المنفي بـ(ما) على عامله، وذلك لا يجوزُ عند البصريين، ولو كان ظرفًا أو مجرورًا، قال: «وقد أجاز ذلك بعضُهم، وجاء في الشعر قوله [الطويل]:

إذا هي قامت حاسِرًا مُشمَعِلَّةً يحسب الفؤاد رأسَها ما تُقنّعُ

فقدم (رأسَها) على (ما تقنّع)، وهو منفي بـ(ما)» (١).

قلت: وممن أجاز كون (ما) نافية في الآية: مكيُّ بن أبي طالب، وجَعلَ الوقفَ على (قليلًا) حسنًا على هذا الوجه(٢).

وأجازه الأنباريُّ في الظرف خاصةً فقال: «ولا يجوز هذا إلا أن يقال: إنَّ (مِن الليل) ظرفٌ، فيَجوز فيه ما لا يجوز في المفعول الصحيح، فهذا وجه»(٣).

ولم يكن التضعيفُ عند الهمذانيّ على وتيرةٍ واحدةٍ، فكما وَصفَ بعضَ الوجوهِ بالضَّعيفِ، والرديء، تراه في موضعٍ آخرَ يَصفُها بالفساد، حتى لو كان صحيحًا من جهة المعنى.

مثالُ ذلك ما ذكره في إعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ (٤) حيث قال: « ﴿فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ يَحتمل وجهين:

أن يكون نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، أي: (فإيمانًا قليلًا يؤمنون)، وهو إيمانُهم ببعضِ الكتاب، أو بما في أيديهم، لأنه قليلٌ بالنسبةِ إلى غيرِه، أو إقرارُهم بالخالق.

---

(١) انظر: البحر المحيط (٩/٥٥١).

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢/٣٢٣).

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/٣٩٠).

(٤) البقرة/٨٨

وأن يكون نعتًا لوقتٍ، أي: (فزمانًا قليلًا يؤمنون)، وهو إيمانُهم وإقرارُهم قبل ظهورِ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-بشهادةِ قوله: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾(١)...

فإن قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ نافيةً، كما زعم بعضُهم وهو جَيدٌ من جهة المعنى(٢)؟ قلتُ: لا؛ لأن ما كان في صلة النفي لا يتقدمُ عليه، لا أعرفُ في ذلك خلافًا عند أهلِ هذه الصناعة، فهو وإن كان صالحًا من جهة المعنى، لكن فاسدٌ من جهة الإعراب لما ذكرتُ آنفًا، فاعرفْه»(٣).

وهذا الوجه الذي جعله الهمذاني فاسدًا هنا هو أحدُ وجهين عند الفراء(٤)، وهو ظاهر كلام الأنباري(٥)، فإنه قال بعد ذكر وجهِ المصدرية: «والمراد بالقلة هنا النفي، كقوله تعالى: ﴿قَلِيلًا ما تَشْكُرُونَ﴾ أي: لا يشكرون أصلًا ...» (٦).

وقد التمَسَ ابنُ الحاجب هنا وجهًا لجواز تقديم ما كان في صلة النفي؛ وذلك قياسًا لها على (لن)، في قولك: (زيدًا لن أضربَ)، وإذا تقدَّم معمولُ ما بعد (لن) وهي عاملةٌ فيه، كان معمولُ (ما) أجدرَ؛ إذ لا عملَ لها فيه(٧).

---

(١) البقرة/٨٩.

(٢) أي: فما يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا. على أن يكون (قليلاً) نعتًا لمصدرٍ محذوف، أو لظرفٍ محذوف، أي: إيمانًا قليلًا، أو زمنًا قليلًا. وعلى هذا التوجيهِ انتصب (قَلِيلًا) بـــ (يُؤْمِنُونَ)، وضعّفه أبو حيان لأنه لا معنى لتأكيد الفعل بمصدرٍ منفيٍّ، ولا نظير له. انظر: البحر المحيط (٤٨٦/١).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٣٢٣/١، ٣٢٤).

(٤) انظر: معاني القرآن الفراء (٥٩/١).

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٠٦، ١٠٧).

(٦) وذكره كذلك الواحدي في البسيط (١٣٦/٣)، والعكبري في التبيان (٩٠/١).

(٧) أمالي ابن الحاجب (٢١٣/١).

قال أبو حيان مؤكِّدًا كلام الهمذاني في ردِّ هذا الوجه الإعرابي: «وما ذهبوا إليه من أن (قليلًا) يُراد به النفيُ صحيحٌ، لكن في غير هذا التركيب، أعني قوله تعالى: ﴿فقليلًا ما يؤمنون﴾؛ لأن (قليلًا) انتصبَ بالفعل المثبت، فصار نظيرَ: (قمتُ قليلًا)، أي: قيامًا قليلًا. ولا يذهبُ ذاهبٌ إلى أنك إذا أتيتَ بفعلٍ مثبتٍ، وجعلتَ (قليلاً) منصوبًا نعتًا لمصدرِ ذلك الفعل، يكون المعنى في المثبت الواقعِ على صفةٍ أو هيئةٍ انتفاءَ ذلك المثبت رأسًا وعدمَ وقوعه بالكلية. وإنما الذي نَقَل النحويون أنه قد يراد بالقلة النفيُ المحضُ في قولهم: (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك)، و(قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك، وقلما يقوم زيدٌ، وقليلٌ من الرجال يقول ذلك، وقليلةٌ من النساء تقول ذلك). وإذا تقرر هذا، فحَملُ القلةِ هنا على النفي المحضِ ليس بصحيح»(١).

ولم يَكتفِ الهمذانيُّ بذكرِ وجوهِ الإعرابِ الضعيفةِ في القراءاتِ المتواترةِ، بل تَجاوزَها إلى ذِكرِ القراءاتِ الشاذَّةِ المشتملةِ على ذلك أيضًا، ومن ذلك كلامُه حول إعراب قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ (٢) فقال: «...وقُرئ: ﴿بِمَا حَفِظَ اللهَ﴾ بالنصب(٣) على أن (ما) موصولةٌ أو موصوفة(٤) ، وفي كلا الوجهين في (حَفِظَ) ذِكْرٌ مرفوعٌ يرجعُ إلى (ما)، أي: بالذي، أي: بشيءٍ حَفظَ حقَّ اللهِ وأمانتَه، وهو التعفُّفُ والتحصُّنُ والشَّفقةُ على الرجالِ والنَّصيحةُ لهم، على ما فُسِّر، ثم حُذف المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه.

---

(١) انظر: البحر المحيط (١/٤٨٥)، ومغني اللبيب (ص١١٤، ٤١٧).

(٢) النساء/٣٤.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر المدني. قال ابنُ جني: «هو على حذف المضاف؛ أي: بما حفظ دينَ الله وشريعةَ الله وعهودَ الله». انظر: تفسير السمعاني (١/٤٢٣)، والمحتسب (١/١٨٨).

(٤) ولا بد من تقدير مضافٍ حينئذٍ؛ لأنَّ الذاتَ المقدسةَ لا يحفظها أحدٌ. انظر: الدر المصون (٣/٦٧١).

وقد جُوِّزَ أن تكون (ما) على هذه القراءة مصدريةً، أي: بحفظهنَّ أمرَ الله ...وهذا وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، فاسدٌ من جهة الإعراب، وذلك أن (ما) إذا كانت مصدريةً كانت حرفًا، وإذا كانت حرفًا خلا (حَفِظَ) من ذكرٍ يعودُ إليه، فيَبقى الفعلُ بلا فاعلٍ، والفعلُ لا بد له من الفاعل، فوجبَ أن تكون (ما) موصولةً، أو موصوفةً، على ما قُرِّرَ وشُرح قُبيل، ليس إلّا، فاعرفه»(١).

وفساد هذا الوجه فيه مخالفةٌ نحويةٌ أخرى من جهة عَودِ الضميرِ مفردًا على جمعِ الإناثِ، وأُجيبَ بأنهنَّ في معنى الجنس، كما في ﴿ومَن صَلَحَ﴾(٢) فعادَ الضميرُ مفردًا بهذا الاعتبار(٣)؛ لذلك قال أبو حيان بعد ذِكرِ هذا التوجيه: «وهذا كلُّه توجيهُ شذوذٍ، أدَّى إليه قولُ مَن قال في هذه القراءة: إن (ما) مصدرية. ولا حاجة إلى هذا القول، بل يُنزَّه القرآنُ عنه»(٤).

وعند إعرابِ قولِه تعالى: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾(٥) قال: وقُرئ: ﴿فاجْمَعُوا﴾ بوَصْلِ الألفِ مع فتح الميم(٦)، من: (جَمَعتُ الشيءَ

(١) انظر: الكتاب الفريد (٢/٢٥٦، ٢٥٧).

(٢) الرعد/٢٣.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري (٨/٢٩٧)، والدر المصون (٣/٦٧١).

(٤) انظر: البحر المحيط (٣/٦٢٥).

(٥) يونس/٧١.

(٦) وهي قراءةُ الزهري والأعمش، ورويس، وعاصم الجحدري.
انظر: المحتسب (١/٣١٤)، والكشاف (٣/١٣١).

المتفرّقَ)، و ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ عطفٌ على المفعولِ على هذه القراءة، أي: فاجمَعُوا أمرَكم المتفرّقَ، بمعنى: ضُمُّوا بعضَه إلى بعضٍ، وشركاءَكم المتفرقين(١).

وقد جُوِّز أن تكون الواوُ أيضًا بمعنى (مع) على هذه القراءة(٢)، وهو ضعيفٌ؛ لما ذكرتُ آنفًا من أن الشرط في هذا الباب أن يكون الفعلُ لازمًا(٣)، و(جَمَعَ) متعدٍّ نافذٌ إلى الشركاء»(٤).

وقد نصَّ ابنُ يعيش على جواز مجيء الفعل في هذا الباب لازمًا وغيرَ لازم، فقال: «اعلم أنّ المفعول معه لا يكون إلّا بعد الواو، ولا يكون إلّا بعد فعلٍ لازمٍ، أو مُنْتَهٍ في التعدّي، نحو قولك: (ما صنعتَ وأباك)، و(ما زلتُ أسيرُ والنيلَ)، و(لو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لرضَعَها)»(٥). وذكره الأنباري من حُججِ الكوفيين على أن نصبَ المفعول معه بالمخالفة، وليس بالفعل الذي قبله(٦).

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢٨/٣).

(٢) هذا الوجهُ أجازه أبو جعفر النحاس، وذكره القرطبي.

انظر: إعراب القرآن للنحاس (١٥٣/٢)، والجامع لأحكام القرآن (٣٦٣/٨).

(٣) ذَكَرَ ذلك في أكثر من موضع، منها عند إعراب قوله تعالى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [الصافات:٢٢]، فقال: «(وَأَزْوَاجَهُمْ): عطفٌ على (الَّذِينَ ظَلَمُوا)، وقيل: الواو بمعنى (مع)، وليس بشيءٍ؛ لأن شرط هذا الباب عند النحاة أن يكون الفعل لازمًا، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ...».

انظر: الكتاب الفريد (١١/٥) (٣٧٨/٥).

(٤) انظر: الكتاب الفريد (٤٠٧/٣).

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٤٣٩/١).

(٦) انظر: الإنصاف (٢٠٠/١) مسألة (٣٠).

وقال في موضعٍ ثالثٍ عند التعليق على قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾: «وقُرئ: ﴿والشَّجَرةُ الملعونةُ﴾(١) بالرفعِ على الابتداء، والخبرُ محذوف، أي: والشجرةُ الملعونةُ في القرآن فِتنةٌ، أو: كذلك(٢). وقد أجاز الفراءُ أن تكون عطفًا على المنْويّ في الفتنة، كقولك: (جعلتُك عاملًا وزيدًا وزيدٌ) (٣)، وهذا عند أصحابِنا قبيحٌ؛ لعدم المؤَكِّدِ»(٤).

فقد وصفَ الهمذانيُّ ما أجازه الفراء بالقُبح؛ وذلك لمخالفتِه أصولَ مذهب البصريين، من أن العطف على الاسمِ المنويّ يَضعُفُ ويَقبحُ إذا لم يُوجَد مؤَكِّدٌ في الكلام يُقوّي ذلك.

وقد يُتبعُ الوجهَ الضعيفَ بوجهٍ آخر يُقوّيه، ومنه قولُه عند إعراب قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾(٥): «ابتداءٌ وخبرٌ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ على الحال من المنويّ في ﴿فَاسْتَوَى﴾ الراجعِ إلى جبريل -عليه السلام- أي: فاستوى جبريلُ وهو -أي جبريل- بالأفقِ الأعلى، أي: فاستوى عاليًا(٦).

(١) وهي قراءةُ زيد بن علي، وابنِ أبي عبلة. انظر: شواذ القراءات للكرماني (ص٢٨٢).
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٨٢٦/٢).
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١٢٦/٢).
(٤) انظر: الكتاب الفريد (٢٠١/٤).
(٥) النجم/٧.
(٦) وهو قول السديّ، والربيع بن سليمان. انظر: النكت والعيون للماوردي (٣٩٢/٥).

وعن الفراء: "استوى جبريلُ ومحمدٌ -عليهما الصلاة والسلام-بالأفقِ الأعلى"(١)، أي: فاستوَيا في القوةِ في الصعود، وهذا ضعيفٌ عند أصحابنا؛ لأنه عطفٌ على الضميرِ من غير تأكيد(٢)، ولعمري هذا وإن كان ضعيفًا من وجه، فهو قويٌّ من وجهٍ آخر، وقولُ الجمهور وإن كان قويًّا من وجهٍ، فهو ضعيفٌ من وجهٍ آخر، وهو اقتصارُهم في ﴿استوى﴾ على فاعلٍ واحد، وهو يَطلبُ فاعلين في الأمرِ العام، فاعرفْه فإنه موضعٌ»(٣).

وقوة هذا أيضًا تكمن في أنه جاء في نصوصٍ من السُّنةِ وكلامِ العرب لا تحتمل التأويل، منها: قولُ عمر -رضي الله عنه-: «كُنتُ وجارٌ لِّي من الأنصار»، وقولُ علي -رضي الله عنه-: «كنتُ أسمعُ رسولَ اللهِ -صلى الله عليه وسلم- يقول: كنتُ وأبو بكر وعمرُ، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ»(٤).

ومن كلام العربِ قولهم: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ»(٥) برفع (العدم) عطفًا على ضمير الرفع المستتر في (سواء). ومن الشعر قولُ عمر بن أبي ربيعة [الخفيف]:

---

(١) ثم قال الفراء: «فأضَمر الاسمَ فِي (استَوى)، وَرَدَّ عَلَيْهِ (هُوَ)، وَأكثرُ كلام العرب أن يقولوا: (استوى هُوَ وَأبوه)، وَلا يكادُون يقولون: (استوى وَأبوه)، وَهو جائز، لأن فِي الفعل مضمرًا».

انظر: معاني القرآن (٩٥/٣)، وجامع البيان للطبري (٥٠٠/٢٢).

(٢) انظر: الكتاب (٣٧٨/٢، ٣٧٩)، ومعاني القرآن للفراء (٩٥/٣)، ومجالس ثعلب (ص١٧٤)، والمقتضب (٢١٠/٣، ٢٧٩)، والأصول في النحو (٧٨/٢، ٧٩)، والإنصاف مسألة (٦٦) (٤٧٤/٢).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٢٩/٦).

(٤) انظر: صحيح البخاري (١٩٧/٢) كتاب المظالم والغصب، بَابُ الغُرْفَةِ وَالعُلِّيَّةِ المشْرِفَةِ وَغَيْرِ المشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا، برقم (٢٤٦٨)، و(١٣/٣، ١٤) كتاب فضائل الصحابة، باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، برقم (٣٦٧٧).

(٥) انظر: شرح الكتاب للسيرافي (١٤١/٣).

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كنِعاجِ الملَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا(١)

والعطف على الضمير المرفوع من غير توكيد سبق ذكرُه عند الكلام على إعراب (الصابئون) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(٢).

فهذه المواضعُ كلُّها تؤكدُ أن المنتجبَ الهمذانيَّ كان يَجعلُ مخالفةَ القواعدِ النَّحويَّة التي وضعَهَا وحرَّرها أئمةُ النحو المتقدمين قاعدةً أساسيةً ومستندًا قويًّا في تضعيفِ الوجوهِ الإعرابيَّة، وكان يتدرجُ في طريقةِ التضعيفِ من الضعيفِ إلى الرديءِ حتى يصفَ الوجهَ بالفسادِ في بعضِ المواضع، مُنتقلًا في ذلك بين القراءاتِ المتواترةِ والشاذةِ.

****

(١) انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (ص٤٩٠).

(٢) الآية (٦٩) من سورة المائدة.

الفصل الثالث

الأصولُ النَّحويَّة وتَضعيفُ الوجهِ الإعرابيّ

أصولُ النحو هي: «أدلتُه التي تَفرَّعَت منها فروعُه وفصولُه، كما أن أصولَ الفقهِ هي أدلةُ الفقه التي تنوعَّتْ عنها جملتُه وتفصيلُه»(١).

أو هي «علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحوِ الإجمالية، من حيثُ هي أدلتُه، وكيفيةُ الاستدلال بها، وحالُ المستدلِّ» (٢).

وقد اتَّخَذَ المنتَجبُ الهمذانيُّ الأصولَ النحويةَ قاعدةً مهمةً عنده، وبنَى عليها تَضعيفَه الوجهَ الإعرابيَّ في أكثرَ من موضعٍ.

مِن ذلك كلامُه عند إعرابِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٣).

فقال: «...وقيل: (إنَّ) بمعنى (نَعَمَ) كقوله:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ(٤)

---

(١) هكذا عرَّفها أبو البركات الأنباريُّ في: لمعُ الأدلة (ص٨٠)، وهي رسالة مطبوعة مع (الإغراب في جدل الإعراب) بعنوان: رسالتان لأبي البركات الأنباري.

(٢) وهو تعريف السيوطي في: الاقتراح (ص٢٥)، وانظر: الإغراب في جدل الإعراب (ص٤٥)، ولمع الأدلة (ص٨٠)، والاقتراح (ص٢٦)، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتور خديجة الحديثي (ص١٢٣).

(٣) المائدة/٦٩.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٦٦)، وخزانة الأدب (١١/ =

وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ لقلته في الكلام.

وما ضعفه الهمذاني قد أثبته سيبويه(١)، وابنُ جني(٢)، ونصَّ ابنُ يعيش على أنه كثيرٌ في الكلام، ونسبَه للأخفش الأصغر(٣).

وخالفهم ابنُ عصفور فزعم أن هذا الاستخدامَ لم يَستقرَّ فيها(٤)، وذكر أبو حيان الشواهدَ التي استدل بها المثبتون، وتأوَّلَها جميعًا(٥).

ثم قال الهمذاني: «وقيل: إن ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ في موضعِ نَصبٍ بالعطفِ على اسمِ (إنَّ)، ولكنه أتَى على لغةِ الذين يَجعلون التثنيةَ بالألفِ على كلِّ حالٍ، والجمعَ بالواو على كلِّ حالٍ(٦)، وهو ضعيفٌ أيضًا لقلته وقلةِ المستعملين له»(٧).

فقد جَعلَ الهمذانيُّ قلةَ الاستعمالِ العربيِّ للتركيبِ سببًا لضَعفِ الوجهِ الإعرابيِّ، ولاشكَّ أن كثرةَ الاستعمالِ، ووفرةَ الشواهد، من القرائنِ التي تُجيزُ استعمالَ التركيبِ، والقياسَ عليه، فلو كان قليلًا لم يَجُز القياسُ عليه.

٢١٣، ٢١٦)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٧٥)، وأمالي ابن الشجري (٦٤/٢)، وشرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٨٨، ١٩١). والشاهد فيه قوله: (إنّهْ) حيث جاءت (إنَّ) بمعنى (نعم) والهاء للسكت.

(١) انظر: الكتاب (١٥١/٣).

(٢) انظر: اللمع (ص٤٢).

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٣٥٨/٢).

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٤٤٤/١).

(٥) انظر: التذييل والتكميل (١٢٨/٥-١٣١).

(٦) ذكره الأنباريُّ، وعقَّب عليه بقوله: «وهذا إنما حُكي عنهم في التثنية، فأما الجمعُ الصحيحُ فلم يُحكَ عنهم ولا يَعتبرون لفظَه»، وذكره مكيُّ بن أبي طالب والعكبريُّ، واستبعدَه الأنباري، ولم يعقب عليه مكيٌّ. انظر: مشكل إعراب القرآن (٢٣٨/١)، والبيان في غريب إعراب القرآن (٣٠٠/١، ٣٠١)، والتبيان (٤٥٢/١).

(٧) انظر: الكتاب الفريد (٤٧٠/٢، ٤٧٢).

وكما جَعلَ القلةَ والكثرةَ مُعتمدَه في التضعيفِ، كذلك كان مجيءُ التركيبِ النحويّ في النظمِ دون النثر، وسيلةً لتضعيفِ الوجهِ الإعرابيّ عنده.

من ذلك كلامُه عند إعرابِ قولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾(١).

فقال: «وعَن الفراءِ أنه أجازَ نَصبَ ﴿السِّحْرُ﴾ على المصدر، وجَعلَ (مَا) شرطًا، و﴿جِئْتُمْ﴾ في موضعِ جَزمٍ به، والفاءُ محذوفةٌ عنده، أي: فإنَّ الله سَيُبطِلُه(٢). وهو ضَعيفٌ؛ لأن ذلك يكونُ في النَّظمِ دون النثر(٣)، نحو:

مَن يفعلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ](٤)»

ثم ذَكرَ الهمذانيُّ أن بعضَ النحويين أجازَ حذفَ الفاءِ من الجواب في النثر أيضًا فقال:

(١) يونس/٨١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء (١/٤٧٥).

(٣) كما نص على ذلك سيبويه نقلًا عن الخليل. انظر: الكتاب (٣/٦٤).

(٤) البيت من البسيط، وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠٩)، وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٩/ ٤٩، ٥٢). ولعبد الرحمن بن حسان في المقتضب ٢(/ ٧٢)، ومغني اللبيب (١/ ٥٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٣). ولحسان بن ثابت في الكتاب (٣/ ٦٥)، وليس في ديوانه.

والشاهد فيه قوله: (من يفعل...الله يشكرها) حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية، وهو ضرورة شعرية عند الهمذاني.

«وقد أجازَ بعضُهم في النثرِ أيضًا، مستدلًّا بقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَصَابَكُم من مُّصِيبَةٍ بما كَسَبَتْ أيْدِيكُم﴾ (١) بحذفِ الفاء، وهي قراءةُ نافعٍ، وابنِ عامر(٢)، فاعرفْه»(٣).

وذلك على كون (ما) شرطيةً، وقد حُذفت الفاءُ من جملة الجوابِ وهو (بما كسبت)، وهو قولُ بعضِ البغداديين كما نصَّ على ذلك أبو علي الفارسي، واستدلُّوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾(٤).

فقد ذَكَرَ الهمذانيُّ أن إسقاطَ الفاءِ من الجوابِ خاصٌّ بالشعر؛ مما يَجعلُ المسموعَ منه قليلًا؛ وفاقًا لسيبويه والخليل، وذلك يؤدِّي إلى ضَعفِ الوجهِ الإعرابيّ المبني عليه(٥).

ومما يَتعلقُ بذلك أيضًا: بابُ الحَملِ على اللفظِ دونَ المعنى، فقال أيضًا: «قوله: ﴿رَّسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾(٦) ﴿يتلو﴾ نعتٌ لـ(رسول) و ﴿مُبَيِّنَاتٍ﴾ حالٌ من الآياتِ، وقوله: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ انتصابُ ﴿خَالِدِينَ﴾ على الحالِ من الضميرِ المنصوبِ في ﴿يُدْخِلْهُ﴾، وأفردَ ﴿يُدْخِلْهُ﴾ حملًا على لفظِ ﴿مِنْ﴾، وجمَعَ ﴿خَالِدِينَ﴾ على معناه، ووحَّدَ ﴿لَهُ﴾ أيضًا حملًا على اللفظِ، والحملُ على اللفظ بعد الحمل على المعنى قليلٌ ضعيفٌ عند النحاة»(٧).

---

(١) الشورى/٣٠.

(٢) انظر: الحجة للقراء السبعة (٦/١٢٩)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها (٢/٢٥١).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٣/٤١٣).

(٤) الأنعام/١٢١.

(٥) انظر: الكتاب (٣/٦٤).

(٦) الطلاق/١١.

(٧) انظر: الكتاب الفريد (٦/١٧٠).

وطالما كان الهمذانيُّ وقَّافًا مع نصوصِ القرآن الكريمِ ومُجلًّا لها، يَذكرُ التوجيهَ الإعرابيَّ الذي يَخدمُ النصَّ القرآنيَّ، ويَدعمُه بالأدلةِ والشواهدِ، وعلى الجانبِ الآخرِ تراه يُشدِّدُ النَّفيرَ والنكيرَ على مَن يَذكرُ توجيهًا إعرابيًّا بعيدًا عن ظاهر القرآن الكريم، حتى تراه يَصفُ صاحبَ ذلك التوجيهِ بأوصافِ الجَهلِ والافتراءِ على الله –جل وعلا–.

ومن ذلك كلامُه عند إعرابِ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾(١):

«قوله عز وجل: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ في موضعِ النصبِ على النعتِ لـ(إله)، قيل: وهي صفةٌ لازمةٌ للإله الذي يُعبدُ مع الله، لأنه يستحيلُ أن يكونَ عليه برهانٌ، فمِن حقيقتِه أنه لا بُرهانَ عليه، فهو من الصفاتِ التي لا تَنفكُّ عنها، وقال الزمخشري: يجوزُ أن يكونَ اعتراضًا بين الشرطِ والجزاء(٢)، انتهى كلامه.

وقوله: ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ جوابُ الشرطِ ليس إلا، ومَن زعم أن الجواب هو ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ فهو بمعزلٍ من المعرفة، عارٍ عن العربية، جاهلٌ بكلام العرب، مفترٍ على الله، لا يحلُّ الأخذُ عنه، ولا القراءة عليه ما دام مُصرًّا عليه»(٣).

وكأن القائل بهذا التوجيه فرَّ من جَعلِ قوله تعالى: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ صفةً؛ خشية أن يكونَ في الآلهةِ ما يَجوزُ أن يقومَ عليه برهانٌ، فوقعَ في هذه المخالفةِ التي هي أكبرُ من

(١) المؤمنون/١١٧.

(٢) «كقولك: مَن أحسَنَ إلى زيدٍ لا أحقَّ بالإحسان منه، فالله مثيبُه»، وقد ذكر الزمخشري الوجهَ الأولَ أيضًا. انظر: الكشاف (٣/٢٠٦، ٢٠٧).

(٣) انظر: الكتاب الفريد (٤/٦٢٧).

أختِها(١)، مع أن الزمخشريَّ قد نصَّ على أنه صفةٌ لازمة، «أي: لا يكون الإِلَهُ المِدْعُوُّ من دون اللهِ إلاَّ كذا، فليس لها مفهومٌ لفسادِ المعنى، ومثلُه: ﴿وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾(٢) لا يُفْهم أنَّ ثَمَّ إلهًا آخرَ مَدْعُوًّا من دونِ الله له برهانٌ، وأن ثَمَّ طائرًا يَطيرُ بغير جناحيْه»(٣).

وهذه المخالفةُ التي ذكرها الهمذانيُّ –سقوطُ الفاء مخصوصٌ بالشعر– وإن لم يَقعْ عليها إجماعُ النحويين(٤)، فإن هذا يدلُّ على تعظيمِه السماعَ، وأن القرآنَ يجبُ أن يُحملَ على أحسنِ الوجوهِ الإعرابيَّة، وينبغي أن لا يُعدلَ عن ذلك إلى ما فيه خلافٌ نحويٌّ.

وخالف ابنُ مالك في ذلك، فذكرَ أمثلةً من الحديث النبوي جاء فيها الجوابُ غيرَ مقرونٍ بالفاء، منها ما رواه البخاري من حديث «عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مرِضْتُ بِمَكَّةَ مَرَضًا، فَأَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَعُودُنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثَيْ مَالِي؟ قَالَ: (لَا). قَالَ: قُلْتُ: فَالشَّطْرُ؟ قَالَ: (لَا). قُلْتُ: الثُّلُثُ؟ قَالَ: (الثُّلُثُ كَبِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَلَدَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَتْرُكَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ...» (٥). قال: «فإن الأصلَ: إنْ تركتَ ورثتَك أغنياءَ فهو

(١) ذكر السمين الحلبي هذا الوجهَ أيضًا دون نسبة، ثم عقَّب عليه بقوله: «كأنه فَرَّ مِنْ مفهومِ الصفةِ لِما يلزمُ مِنْ فسادِه، فَوَقَعَ في شيءٍ لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ، وهو حَذْفُ فاءِ الجزاءِ من الجملةِ الاسمية». انظر: البحر المحيط (٥٨٩/٧)، والدر المصون (٣٧٦/٨).

(٢) الأنعام/٣٨.

(٣) انظر: الدر المصون (٣٧٥/٨).

(٤) نَقلَه سيبويه عن الخليل بقوله: «وسألتُه عن قوله: (إن تأتني أنا كريمٌ)، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرَّ شاعرٌ، من قبل أنّ (أنا كريمٌ) يكون كلامًا مبتدأً، والفاء و(إذا) لا يكونان إلا معلَّقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يُشبه الفاءَ. وقد قاله الشاعرُ مضطرًّا...». انظر: الكتاب (٦٤/٣)

(٥) انظر: صحيح البخاري (٢٤٧٦/٦) باب ميراث البنات، حديث (٦٣٥٢).

خيرٌ. وهو مما زعمَ النحويون أنه مخصوصٌ بالضرورةِ. وليس مخصوصًا بها، بل يَكثرُ استعمالُه في الشعرِ ويقلُّ في غيره»(١).

كذلك كلامُه عند تخريجِ إحدى القراءاتِ القرآنية، فقال: «قوله: ﴿**وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا**﴾(٢) هذه قراءةُ الجمهور، ووجهُها ظاهرٌ؛ لأن لفظَ الفعلِ موافقٌ للفظِ المصدر؛ لكونه على (فَعَّل تفعيلًا)، وقُرئ: ﴿**ونُنْزِلُ الملائكةَ تنزيلًا**﴾ بنونين وتخفيفِ الزاي ونَصبِ الملائكة(٣)، على أنه (تَفعَّل) من الإنزال، وجازَ ذلك وإن كان المصدرُ لـ(فعَّل)، لأن (نَزَّل وأَنزَلَ) أخَوَان...

وقُرئ أيضًا: ﴿**ونُزِلَ الملائكةُ**﴾ كقراءةِ الجمهورِ غيرَ أنه بتخفيفِ الزاي، قيل: وهذا غيرُ معروفٍ؛ لأن (نَزَلَ) لا يتعدَّى إلى مفعولٍ به، فيُبنَى هنا للملائكة، ومع ذلك وجهُها أن يكون لغةً كما جاء (زُكِمَ)، ولا يُقال: (زَكَمه اللهُ)، و (جُنَّ) ولا يُقالُ: (جَنَّهُ اللهُ)، وإنما يقال: (أَزكَمه اللهُ وأجَنَّه)، فإنْ سُمِعَ فيه ذلك، وإلا فالقياسُ فيه غيرُ سائغٍ، ولا يتعدَّى (نَزَل) إلى مفعولٍ به.

قلتُ: ما ذُكر شاذٌّ ومحفوظٌ، والقياسُ عليه مردودٌ ومَرذُولٌ، ووجهُه عندي أن يكون حَذفَ أحدَ الحرفين النوَّابين(٤) كراهةَ التضعيف، والذي جَسَّره على ذلك عَدمُ اللبس، والقومُ إذا أمِنوا اللبسَ في كلامهم تلاعَبُوا بألفاظِهم، فاعرفه»(٥).

---

(١) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (ص١٩٢)، وشرح أبيات مغني اللبيب (١/٣٧١-٣٧٣).

(٢) الفرقان/٢٥

(٣) وهي قراءةُ ابنِ كثير، قال أبو علي الفارسي: «فأما: (نُنزلُ الملائكةَ) نصبًا، فالمعنى في (نُنزلُ الملائكةَ) و(نُزِّل الملائكةُ) واحدة.». انظر: السبعة في القراءات (ص٤٦٤)، والحجة للقراء السبعة (٥/ ٣٤٢).

(٤) نبَّه عليها المحقق في الحاشية بقوله: «كذا في الأصل، وأظنها (المترادفين)».

(٥) انظر: الكتاب الفريد (٥/١٧، ١٨).

وقد عظَّم الهمذانيُّ من شأنِ الإجماعِ كذلك في أكثرَ من موضعٍ، وعوَّلَ عليه في الاستدلالِ لبعضِ الوجوهِ الإعرابيَّة، من ذلك قولُه: «...لأن الفريقين أجمعوا على جوازِ قيامِ الصفةِ مقامَ الموصوفِ، فحَمْلُه على الإجماعِ أوْلَى من حَمِلِه على الاختلاف»(١).

كما كان الإجماعُ مستنَدًا قويًّا اعتمدَ عليه الهمذانيُّ في تَضعيفِ الوجهِ الإعرابيّ إذا كان مخالفًا لما أَجمعَ عليه الجمهورُ، من ذلك كلامُه عند إعرابِ قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾(٢): «قوله عز وجل: ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ فيما يتصل به ﴿فِي﴾ وجهان: أحدهما: متصلٌ بما قبله...

والثاني: متصلٌ بما بعده، وفيما يتعلقُ به وجهان -أحدهما: متعلقٌ بقوله: (يُسَبِّحُ)، أي: يُسبِّح له رجالٌ في بيوتٍ...والثاني: متعلقٌ بمحذوفٍ، وفيه تقديران -أحدهما: صلُّوا وسبَّحوا في بيوتٍ من صفتِها كيت وكيت. والثاني: ثابتون أو مستقرُّون في بيوتٍ، على أنه خبرٌ مبتدأ، أو المبتدأُ (رِجَالٌ)، يعني على قراءةِ مَن فَتحَ الباء(٣)؛ وهذا فيه ضَعفٌ، لا بل ليس بشيء؛ لما فيه من فَكِّ النَّظمِ وتَغييرِ اللفظِ، مع ما فيه من مخالفةُ الجمهور»(٤).

وهذا التوجيهُ كما ذكرَ الهمذانيُّ يؤدي إلى فكِّ النَّظمِ القرآنيّ وتَغييرِ اللفظِ عمَّا وُضِع له من حيثُ القواعدُ والأحكامُ النَّحويَّةُ، إضافةً إلى مخالفةِ إجماعِ النحويين.

(١) انظر: الكتاب الفريد (٦/٩٤).

(٢) النور/٣٦.

(٣) وهي قراءة ابنِ عامر، ورواية عن حفص، على إقامة الجار والمجرور مقام نائب الفاعل، و(رجال) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: يسبِّحه رجال. انظر: الحجة للقراء السبعة (٥/٣٢٥، ٣٢٦).

(٤) انظر: الكتاب الفريد (٤/٦٥٠، ٦٥١).

كذلك تضعيفُه الوجهَ القائل بأن (ما) نافية في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ﴾(١) حيث قال: «...فإن قلت: هل يجوز أن تكون (ما) نافية، كما زعم بعضهم(٢) وهو جيدٌ من جهة المعنى؟ قلت: لا؛ لأن ما كان في صلة النفي لا يتقدم عليه، لا أعرفُ في ذلك خلافًا عند أهل هذه الصناعة»(٣).

فلم يَنظُرِ الهمذانيُّ إلى حُسنِ المعنى وجودته، ما دام الكلامُ مخالفًا لإجماعِ النحويين المنعقدِ على مخالفةِ هذا التوجيهِ للقواعد الإعرابيَّة المجمَعِ عليها من قِبلِ الجمهور.

وبعد هذا العرضِ السريعِ لهذه النماذجِ، نَخلُص إلى أن المنتجبَ الهمذانيَّ كان على صِلةٍ واطلاعٍ دائمٍ بالأصولِ النَّحويَّة، وقد وظَّفَها توظيفًا حسنًا في بناءِ القاعدةِ النَّحويَّةِ بشكلٍ عام، وبنى عليها تضعيفَه الوجهَ الإعرابيَّ بشكلٍ خاصّ.

****

(١) البقرة/٨٢.

(٢) سبق الكلامُ على هذه الآية في الفصل الثاني.

(٣) انظر: الكتاب الفريد (١/٣٢٣، ٣٢٤).

الخاتمة

الحمدُ لله في البدء والختامِ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ خيرِ الأنام، وبعد.

فبعدَ هذا العرضِ الموجزِ للقواعدِ والأسسِ التي اعتمدَها المنتجبُ الهمذانيُّ لتضعيف الوجهِ الإعرابيّ، توصَّلَ الباحثُ للنتائجِ التالية:

١) لم يخرج المنتجبُ الهمذانيُّ عن نَهجِ متقدمي النحويين في الاهتمام بالمعنى والدلالة في توجيهِ الحكمِ الإعرابيّ تَضعيفًا وردًّا، وأكَّد على أنه لا يُمكنُ فَهمُ الإعرابِ إلا بعد الوقوفِ على المعنى فهمًا صحيحًا، فكان يُعظِّمُ من شأن المعنى تَعظيمًا بلغَ به أنه استعاذَ بالله من الإعرابِ الذي يُخالفُ المعنى.

٢) كان تضعيفُه الوجهَ الإعرابيَّ مَبنيًّا على مخالفةٍ لقاعدةٍ نحويةٍ مطَّردةٍ، أو لبعدِه عن المعنى الصحيح المفهومِ من الآية، وتارةً يَجمعُ بين القاعدة والمعنى. فلا يَشفعُ عند الهمذاني قوةُ الوجه الإعرابي من ناحيةِ الصناعة النَّحويَّة، إذا لم يُساعده المعنى في ذلك، وعلى العكس من ذلك فكان يُردِّد: «وهذا وجهٌ حسنٌ من جهةِ المعنى، لكن ضعيفٌ من جهة الإعراب»، أو: «وهو جيّدٌ من جهة المعنى، لكن رديءٌ من جهة الإعراب».

٣) تضعيفُ الوجه الإعرابي عند المنتجب الهمذاني ليس على وتيرةٍ واحدةٍ، بل يتدرجُ في درجات التضعيف حتى يَصفَ الوجهَ الإعرابيَّ بالفساد؛ اعتمادًا على فساد المعنى المترتبِ عليه.

٤) اتَّخَذَ المنتجبُ الهمذانيُّ الأصولَ النحويةَ قاعدةً مهمةً عنده، وبَنَى عليها تضعيفَه الوجهَ الإعرابيَّ في أكثرَ من موضع.

٥) جعلَ الهمذانيُّ قِلَّةَ الاستعمال العربي للتركيب سببًا لضعفِ الوجه الإعرابيّ.

٦) كان مجيءُ التركيبُ النحويُّ في النظم دون النثر، وسيلةً لتضعيفِ الوجه الإعرابي عنده.

٧) كانت مخالفةُ الإجماعِ مستندًا قويًّا اعتمدَه الهمذانيُّ في تضعيفِ الوجه الإعرابي، كقوله: «وهذا فيه ضعفٌ، لا بل ليس بشيء؛ لما فيه من فكِّ النظم وتغيير اللفظ، مع ما فيه من مخالفة الجمهور»

٨) المنتجبُ الهمذاني كان على صلةٍ واطلاعٍ دائمٍ بالأصول النَّحويَّة، وقد وظَّفَها توظيفًا حسنًا في بناءِ القاعدةِ النَّحويَّةِ بشكلٍ عامٍّ، وبنَى عليها تضعيفَه الوجهَ الإعرابيَّ بشكلٍ خاصٍّ.

ثبت المصادر والمراجع

١) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم جمعًا ودراسة، د/محمد عبد الله السيف، دار التدمرية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تح/ رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي بالقاهرة –الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٣) ارتقاء السيادة لأبي زكريا الشاوي، تح/ عبد الرزاق السعدي، دار الأنبار –بغداد.

٤) الأسس اللغوية لتضعيف الوجه الإعرابي في الدر المصون للسمين الحلبي، أ.د/محمود سليمان الجعيدي، مجلة كلية الآداب–جامعة المنصورة، العدد الثالث والخمسون– أغسطس٢٠١٣م.

٥) الأصول في النحو، لابن السراج (ت٣١٦ هـ)، تح/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان.

٦) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) تح/عبد المنعم خليل إبراهيم –دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ).

٧) الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر ـ مايو ٢٠٠٢ م.

٨) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، تح.د/ محمود فجال، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م .

٩) أمالي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تح/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن – (١٤٠٩ هـ).

١٠) أمالي ابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تح د/ محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م

١١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية -بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١٢) الإيضاح العضدي، المؤلف: أبو علي الفارسيّ (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، لناصر الدين البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تح/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي — بيروت، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ).

١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تح/يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

١٥) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح/صدقي محمد جميل - دار الفكر بيروت -الطبعة ١٤٢٠.

١٦) البديع في علم العربية لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تح/ د. فتحي أحمد علي الدين - جامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

١٧) البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤ هـ) تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى (دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

١٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق/ محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

١٩) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تح/طه عبد الحميد، ومصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

٢٠) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢١) التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع، تح د/فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٢) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تح/ علي محمد البجاوي — مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٣) تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، قسم الأدوات والحروف، تح.د/محمد مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث — الأردن الطبعة الأولى ٢٠١١م.

٢٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تح.د/حسن هنداوي، دار القلم . دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م.

٢٥) تعدد أوجه الإعراب في الجملة القرآنية، د/محمد حماسة عبد اللطيف، بحث منشور في سلسلة دراسات عربية وإسلامية، العدد ٢١، أكتوبر/٢٠٠٣.

٢٦) التفسير البسيط لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.

٢٧) تفسير القرآن، المؤلف: أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت ٤٨٩هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم. الناشر: دار الوطن، الرياض — السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م

٢٨) توجيه اللمع، لابن الخباز، تح.د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

٢٩) جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٠) الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المعروف بـ (صحيح البخاري)، للإمام البخاري (ت٢٥٦ هـ)، تح/محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ـ القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٠ هـ).

٣١) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) لشمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تح/ أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية — القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٣٢) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي –تح/ بدرالدين قهوجي، دار المأمون للتراث – دمشق – الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.

٣٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م).

٣٤) الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ]، المحقق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٣٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي(ت٧٤٩هـ)، تح/أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٣٦) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح د/محمد يوسف نجم، دار صادر بيروت.

٣٧) ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مطبعة السعادة – الطبعة الأولى (١٩٥٢م).

٣٨) ديوان كعب بن مالك، دراسة وتحقيق/سامي مكي العاني، مكتبة النهضة بغداد.

٣٩) السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تح.د/ شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر، الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ) .

٤٠) سير أعلام النبلاء لشمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالةالطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٤١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه للدكتور خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة

الكويت، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٤٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، تح/ عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير ـ دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م).

٤٣) شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تح/محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر القاهرة – مصر(١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م).

٤٤) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، تح/عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ.

٤٥) شرح التسهيل لابن مالك الأندلسي، تح.د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٤٦) شرح الجمل لابن عصفور (ت٦٦٩ هـ)، تح. د/صاحب أبو جناح.

٤٧) شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٤٨) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تح د/ جمال مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧ م) .

٤٩) شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة، ت. د / محمد محمد داود، دار المنار.

٥٠) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تح/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (٢٠٠٨ م).

٥١) شواذ القراءات للإمام الشيخ رضي الدين شمس القراء أبي عبد الله محمد بن أبي

نصر الكرماني، من علماء القرن السادس الهجري، تح د/شمران العجلي، مؤسسة البلاغ –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٥٢) شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٥٣) العبر في خبر من غبر، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، ويليه: «ذيل العبر» للذهبي نفسه، ثم «ذيل الحسيني» عليه، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

٥٤) العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (مقدمة ابن خلدون) المؤلف: عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ)، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: أ. خليل شحادة، مراجعة: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٥٥) علل النحو، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)

٥٦) علم إعراب القرآن تأصيل وبيان للدكتور/ يوسف العيساوي، دار الصميعي – السعودية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

٥٧) غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

٥٨) قواعد التوجيه في النحو العربي، د/عبد الله أنور السيد الخولي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.

٥٩) كتاب الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تح/عبد المعين الملوحي، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

٦٠) الكتاب لسيبويه، تح/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٦١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

٦٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٦٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ)، المحقق: د محيي الدين رمضان، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٦٤) لمعُ الأدلة، وهي رسالة مطبوعة مع (الإغراب في جدل الإعراب) بعنوان: رسالتان لأبي البركات الأنباري، تح/سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).

٦٥) مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحي أبو العباس، المعروف بثعلب (ت٢٩١)،

تح/عبد السلام هارون، دار المعارف مصر. الطبعة الثانية.

٦٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تح/على النجدي ناصف، وآخرين – وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر – ١٩٩٤ .

٦٧) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تح د/ محمد كامل بركات – جامعة أم القرى (١٤٠٥ ١٩٨٤م).

٦٨) مشكل إعراب القرآن، لمكي ابن أبي طالب القيسي، تح/ ياسين السواس، دار المأمون للتراث، دمشق.

٦٩) معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ)، تح/ هدى قراعة –مكتبة الخانجي –الطبعة الأولى ١٩٩٠.

٧٠) معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح/ أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل، الدار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى.

٧١) معاني القرآن للكسائي (ت١٨٩هـ)، تح/ عيسى شحاتة، دار قباء- القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

٧٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ) – تح/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).

٧٣) معجم المؤلفين، لعمر كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى . بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٧٤) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله

محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م .

٧٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح د/ مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

٧٦) المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥ هـ)، تح.د/علي فاخر وآخرين، دار السلام- الطبعة الأولى (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).

٧٧) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق. د /كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد – العراق، (من دون) ١٩٨٢م .

٧٨) المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، تح. د/محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

٧٩) المقدمة الجزولية في النحو، المؤلف: عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

٨٠) نزهة الألباب في الألقاب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٨١) النكت والعيون، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد

الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان.

٨٢) الهداية إلى بلوغ النهاية في تفسير القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي –جامعة الشارقة، بإشراف أ. د/ الشاهد البوشيخي –، الطبعة الأولى، (١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م).

٨٣) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، المؤلف: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى أصلا، البغدادي مَولدا [ت ١٣٣٩ هـ]، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول، ١٩٥١ – ١٩٥٥ هـ.

٨٤) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المؤلف: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧٧٦
التمهيد	٧٨٠
المبحث الأول: المنتجب الهمذاني، حياته وآثاره	٧٨٠
المبحث الثاني: تعدُّد الأوجه الإعرابيَّة بين القوة والضعف	٧٨٤
الفصل الأول: المعنى وتضعيف الوجه الإعرابي	٧٨٨
الفصل الثاني: القاعدة النَّحويَّة وتضعيف الوجه الإعرابي	٨٠٤
الفصل الثالث: الأصول النَّحويَّة وتضعيف الوجه الإعرابي	٨٢٢
الخاتمة	٨٣١
ثبت المصادر والمراجع	٨٣٣
فهرس الموضوعات	٨٤٤